الأمم المتحدة A/C.1/50/PV.8

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
اللجنة الأولى

الجلسة ٨
الجمعة، ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد لوفسانجين اردنيشولون (منغوليا)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هوفمان (ألمانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البنود من ٥٧ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة حول جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالاتفاق مع اللجنة أقترح إعطاء الكلمة لممثلة فرنسا التي تود الإدلاء ببيان قصير نيابة عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

السيدة بورغوا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرغب حقا في التحدث نيابة عن وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا. فوفودنا الثلاثة تود أن تعرض على اللجنة الأولى البيان الذي اشتركت حكوماتنا الثلاث في إصداره اليوم فيما يتعلق بمعاهدة راروتونغا. وللبيان أثر مباشر على الشواغل التي أعرب عنها عدد من الوفود في لجنتنا.

وأود ببساطة أن أتلو البيان:

"إن حكومات الجمهورية الفرنسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ترى أن بوسع المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمعترف بها دوليا بناء على ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، أن تسهم في السلم والأمن الدوليين. وان مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥ قد سلم بهذه الحقيقة وشجع على إنشاء هذه المناطق على سبيل الأولوية. كما سلم المؤتمر بأن تعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية واحترامها ودعمها للبروتوكولات ذات الصلة مسألة ضرورية لتحقيق الفعالية القصوى لهذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية والبروتوكولات المتعلقة بها. وفي هذا الصدد نعلن اليوم بصورة مشتركة عزمنا على توقيع البروتوكولات الملحقة بمعاهدة راروتونغا في النصف الأول من عام ١٩٩٦."

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسفير لوفسانجين اردينيتشولون ممثل منغوليا الذي سيتحدث بصفته رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86381

9586381

السيد اردينيتشولون (منغوليا) (رئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن سروري الكبير برؤيتكم سيدي ترأسون اجتماع اللجنة الأولى هذا. وأرى أن من حقي أن أقول ذلك.

ويشرفني، بوصفي الرئيس الحالي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، أن أقوم بعرض تقرير الهيئة عن دورتها لعام ١٩٩٥، والوارد في الوثيقة A/50/42. وكما في السنوات الماضية، يتألف التقرير من أربعة فصول ومرفق، مبينا نتيجة المداولات التي أجراها بشأن مختلف بنود نزع السلاح المدرجة في جدول الأعمال خلال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥. ويشمل الفصل الرابع استنتاجات وتقارير الهيئات الفرعية، التي تبين على النحو الواجب مركز المداولات بشأن مختلف مسائل نزع السلاح التي توصلت إليها الهيئة في هذا العام.

ولقد نظمت هيئة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٩٥ وفقا للولاية المنصوص عليها في الفقرة ١١٨ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي عُقدت في عام ١٩٧٨، فضلا عن المبادئ التوجيهية التي يتضمنها برنامج الاصلاح المعنون "طرق ووسائل تحسين أداء هيئة نزع السلاح"، وهو البرنامج الذي اعتمدته الهيئة في عام ١٩٩٠ بالاجماع.

وينبغي الإشارة إلى أنه وفقا لبرنامج الاصلاح، قررت الهيئة في دورتها التنظيمية أن تدرج ثلاثة بنود موضوعية في جدول أعمالها. وهذه البنود هي أولا، "عملية نزع السلاح النووي في إطار السلم والأمن الدوليين بهدف إزالة الأسلحة النووية"؛ وثانيا، "نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، مع الإشارة بصفة خاصة إلى قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١"، وثالثا، "استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح". ولقد أنشئ ثلاثة أفرقة عاملة لتناول هذه البنود من جدول الأعمال.

والبند الأول المتعلق بنزع السلاح النووي يعتبر عامة أصعب بند نظرا لطبيعة الموضوع. ويزيد نطاقه الواسع من إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق اتفاق بشأن مواضيع محددة يجري التداول المتعمق بشأنها. لذلك، فإن عدم تمكن الهيئة من إحراز التقدم الموضوعي بشأنه خلال الأعوام الماضية، لا يثير الدهشة. وعلى الرغم من إحراز التقدم الثنائي في نزع السلاح النووي بإبرام معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها، واتخاذ تدابير لنزع السلاح من جانب واحد من قبيل سحب الأسلحة النووية التكتيكية، فإن المحافل المتعددة الأطراف التي أحرزت التقدم الكبير لا يزال يتعين عليها إبرام اتفاقات محددة في نزع السلاح النووي، ولا سيما بشأن مسائل من قبيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والضمانات الأمنية، ووقف إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة، والإجراءات المناسبة لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وهذه المسائل هي في الواقع مسائل ذات صلة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥.

أما البند المتعلق بنزع السلاح النووي فقد أعادت الهيئة إدراجه سنة إضافية على أمل أن تستفيد من نجاح مؤتمر معاهدة عدم الانتشار هذا العام. ومع ذلك، فإن نتيجة مؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ - الذي مُددت فيه المعاهدة إلى أجل غير مسمى ولكنه تعذر التوصل فيه إلى اتفاق بشأن الإعلان النهائي المتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدة كان لها تأثير واضح وكبير على المداولات التي أجرتها هيئة نزع السلاح بشأن المسائل النووية.

فالهيئة لم تتوصل بالتالي إلى اتفاق بشأن بندها المتعلق بنزع السلاح النووي، وباتت ضحية للتركة المشوبة التي خلفها مؤتمر عدم الانتشار لعام ١٩٩٥. وكان لهذه التركة تأثير مشابه على تلك المسائل النووية التي يتضمنها البند الثالث، المتعلق بـ "استعراض إعلان التسعينات العقد الثالث لنزع السلاح" ولم تحقق أي اتفاق، على الرغم من حقيقة أنه كان من الممكن تحقيق اتفاق بشأن المسائل الأخرى غير النووية. ولعلكم تذكرون أن هذا التقييم للحالة قد أعرب عنه بقوة عدد كبير من الوفود في بياناتها الختامية. وثمة رأي أعربت عنه وفود

عديدة، وأنا أشاطرها الرأي تماما، مفاده أن عدم تحقيق توافق في الآراء بشأن بندي هذا العام ينبغي ألا يشكل ذريعة للتشكيك في الدور الهام الذي تضطلع به الهيئة في ميدان نزع السلاح.

من جانب آخر، تمكن الفريق العامل الثاني الذي يتناول البند المتعلق بنقل الأسلحة على الصعيد الدولي، وهو الفريق العامل الذي ترأسه نائب رئيس اللجنة الأولى، من الاتفاق على نطاق وهيكل المبادئ التوجيهية التي يتعين وضعها، فضلا عن عناصر يتعين ضمها إلى هذه المبادئ التوجيهية. ولقد بدا خلال المداولات أن جميع الدول الأعضاء تعلق أهمية كبرى على المسألة، ولا سيما مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وأنه توجد إرادة سياسية لتحقيق اتفاق بشأن مختلف المبادئ والطرائق والوسائل لمعالجة المسألة. وفي دورة عام ١٩٩٥، أرسي أساس متين، ويتوقع أن تتمكن الهيئة من أن تختتم النظر في هذا البند في عام ١٩٩٦ اختتاما ناجحا.

وفيما يتعلق بتنظيم أعمال الهيئة في عام ١٩٩٥، يسرني أن ألاحظ أن تنفيذ برنامج الاصلاح، بتعاون جميع الوفود، مكن الهيئة من وضع اللمسات الأخيرة على المسائل الإجرائية والتنظيمية في الوقت المحدد، أي قبل انعقاد الدورة الموضوعية. وفي هذا الصدد، أعتقد بأن المشاورات التي أجريت قبل الدورة كانت مفيدة للغاية وأسهمت إسهاما كبيرا في تنظيم أعمال الهيئة لهذا العام.

وثمة مسألة تنظيمية أخرى هي عدد بنود جدول الأعمال الموضوعية لدورة عام ١٩٩٦ للهيئة. ونظرا لاختتام النظر في بندين موضوعيين من البنود الموضوعية الثلاثة لهذا العام وتوفر مكانين لبندين جديدين للسنة المقبلة، ينبغي التقدم باقتراحات تنظر فيها الدورة التنظيمية المقبلة للهيئة التي ستُعقد في كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع إذن إجراء مشاورات مكثفة في هذه الدورة للجمعية العامة بغية التوصل إلى القرار النهائي في الدورة التنظيمية للهيئة.

وأخيرا، لا يسعني إلا أن أعرب عن امتناني لجميع الوفود على تفهمها وطريقتها العملية التي أدارت بها أعمال الهيئة في هذا العام. وينبغي التوجه بإشادة خاصة إلى أعضاء مكتب الهيئة، ولا سيما نواب الرئيس الثمانية، ومقرر اللجنة، السيد علاء عيسى، ممثل مصر، ورؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة، عنيت السفير لويس فالنسيا رودريغيز، ممثل اكوادور، والسفير ولفغانغ هوفمان، ممثل ألمانيا، والسفير ابراهيم غمباري، ممثل نيجيريا، على تعاونهم الكامل وعملهم الدؤوب من أجل الوفاء بالمهام التي أوكلتها الهيئة إليهم. وأود أيضا أن أعرب بالنيابة عن الهيئة عن آيات الشكر لموظفي مركز شؤون نزع السلاح على ما قدموه من المساعدة القيمة، ولا سيما إلى مدير مركز شؤون نزع السلاح، السيد برفوسلاف دافينيتش، وأمين هيئة نزع السلاح، السيد لين كيو - تشانغ، فضلا عن زملائهم أمناء الأفرقة العاملة الثلاثة. وأعرب بالنيابة عن الهيئة عن تقديري الخالص لجميع أعضاء الأمانة العامة الآخرين الذين ساعدوا الهيئة في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها.

والآن أقدم لكم التقرير السنوي لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/50/42.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس هيئة نزع السلاح على هذا التقرير المتعلق بالدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الدورة التي عُقدت هذا العام.

السيد ياتيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لامتياز لي أن أقدم تهانئي إلى السيد أردينيشولون على انتخابه رئيسا للجنة الأولى. وأعضاء وفد بلدي وأنا نود أن نؤكد له على تعاوننا الكامل في المداولات التي تجريها هذه اللجنة. ونحن على ثقة بأن الرئيس وأعضاء المكتب البارزين الآخرين سيقودون أعمال هذه اللجنة بالحكمة والمهارة والكفاءة.

لقد شهد المجتمع الدولي مؤخرا تطورا ملحوظا يعزز زخم عملية السلام في الشرق الأوسط. فلقد شرعت حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية في مرحلة جديدة على الطريق المفضية إلى العلاقات

السلمية والمصالحة. وعقب التوقيع على إعلان المبادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق غزة - أريحا في أيار/مايو ١٩٩٤، وقعت اسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتفاق الترتيبات المؤقتة في واشنطن يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، وهو الاتفاق الذي ينص على التوسيع التدريجي للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية. وهذا التقدم معلم آخر ييسر بزوغ عصر جديد في العلاقات بين الشعبين - عصر من التعاون والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

وبناء الثقة شرط مسبق أساسي لنزع فتيل التوترات والأعمال العدائية. ويمكن للهدف الذي طال انتظاره، هدف إقامة سلام شامل ودائم في المنطقة أن يستفيد أيضا من تعزيز بناء الثقة. وهذا بدوره يمكنه أن يرسي الأساس، في الوقت المناسب، لوضع عملية مفيدة لتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط.

إن المحادثات المتعددة الأطراف مكون مركزي في عملية صنع السلام. والفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي مكرس لمهمة البحث عن حلول تتسم بالتعاون للمشاكل الأمنية المتصلة بمنطقتنا. وفي الوقت الذي تسفر فيه العملية الثنائية عن نتائج ملموسة، من الضروري أن نذكر بأن المحادثات المتعددة الأطراف يراد بها أن تكمل العملية الثنائية. ونحن نرى أن على جميع الدول في المنطقة أن تنضم إلى هذا المحفل وأن تشارك في الجهد الشامل لتناول المشاكل الأمنية الإقليمية.

وقد حان الوقت أيضا لنذكر ولنعترف بأن الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي هو المحفل الوحيد المعني بتناول مسائل الأمن الإقليمي وسيظل كذلك. ونحن نأمل أن تمنح هذا الاعتراف ليس الدول الإقليمية وحدها، ولكن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أيضا. إن مشاكل الأمن الإقليمي لا يمكن أن تتناولها إلا دول كل منطقة بذاتها. ومن ثم فإن مفهوم الإقليمية هو حجر الزاوية لنهجنا لتناول مسائل الأمن وتحديد الأسلحة، والفريق العامل دليل طيب على هذا - وهذه نقطة أود أن أتناولها بالتفصيل.

لقد أعلنت اسرائيل مرارا تأييدها القاطع لمبدأ عدم الانتشار. وصوتت تأييدا لمعاهدة عدم الانتشار عندما اعتمدتها الجمعية العامة واسرائيل تؤيد أيضا تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

وفي الوقت نفسه، يجب أن تعطى اسرائيل الاهتمام الواجب لموقفها بشأن المسألة النووية. وتأييد مبدأ عدم الانتشار لا يمنع اسرائيل من تقييم حالتها الخاصة بها. ونظرا إلى الطابع القابل للتفجر الذي تتسم به منطقتنا، تواصل اسرائيل تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية - في الوقت المناسب - يتفاوض بشأنها بحرية وبشكل مباشر، وتتضمن التحقق المتبادل وتضم جميع دول المنطقة. وفيما يتعلق بفعالية ذلك الترتيب، قال الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

> "من الممكن أن يكون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية أكثر فعالية في هذا الخصوص من معاهدة عدم الانتشار، على الرغم من الأهمية الجوهرية لهذا الصك ولنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية المحدد فيه". (A/45/435، الفقرة ١٠٩)

واسرائيل تتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه الأوضاع في المنطقة مواتية لبدء مناقشات بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي التقدم صوب هذه الغاية، توافق اسرائيل على فرضية - وهي فرضية توجه مفاوضات السلام - بأنه ما من مسألة يمكن تسويتها بمعزل عن غيرها، وأن أي تقدم يحرز في مجال ما، وبخاصة مجال التوفيق السياسي، قد يؤدي إلى تقدم في مجالات أخرى أيضا.

وفي هذا الخصوص، تؤيد اسرائيل البيان التالي للأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣:

> "... لا يمكن تصور إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ولا في تنفيذها في فراغ

سياسي وفي عزلة عن عملية التصالح". (A/48/399، الفقرة ٢٢)

ولذلك، ترى اسرائيل أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية موثوق بها ليس من شأنه سوى التأكيد المطلق على الموافقة على سلام دائم. وليس من الممكن أن يسبقه. ومن الضروري أن نذكر بأن هناك دولا إقليمية لا تزال تعتبر نفسها في حالة حرب مع اسرائيل. ونظرا إلى أن هذه هي الحالة فيجب ألا تكون المسألة النووية موضوع أية محاولة سابقة لأوانها لتطبيق خطة أو جدول زمني لا يعكس الواقع القائم في المنطقة أو الأولويات الهامة التي تحكم عملية صنع السلام.

وعلاوة على ذلك، عندما تتناول المسألة النووية، ستتم العملية في سياق إقليمي، وليس في أي إطار ثنائي. ولذلك، فإن سياسة اسرائيل فيما يتعلق بالمسألة النووية تقوم على عدة مبادئ. وأول هذه المبادئ الشمولية المسألة النووية ينبغي أن تتناول في السياق الكامل لعملية السلام، وفي سياق جميع المشاكل الأمنية، سواء كانت تقليدية أم غير تقليدية. المبدأ الثاني مبدأ إطار إقليمي. إن عدم الانتشار النووي لن يتحقق ولن يكفل إلا عن طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل. ثالثا، هناك نهج الخطوة خطوة. إن الواقعية تتطلب أن تبدأ العملية بتدابير بناء الثقة والأمن، وأن تقيم الأطراف علاقات سلام، وفي الوقت المناسب بأن تكمل العملية بتناول مسألة تحديد الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، حيث تولى الأولوية للمنظومات التي أثبتت التجربة أنها مدمرة ومزعزعة للاستقرار. والمبدأ الرابع هو أولية عملية السلام. إن المفاوضات المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بأمن المنطقة يجب أن تكون حرة ومباشرة، كما هي في الحقيقة في المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف، في إطار عملية السلام.

وفي هذا الشأن، يقول تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ما يلي:

"... في هذا الصدد، يسر الأمين العام أن ينوه إلى أن هذه المسألة ما زالت تحظى بالاهتمام داخل إطار عملية السلام متعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ولا سيما في سياق الفريق العامل متعدد الأطراف المعني بالحد من الأسلحة وبالأمن الإقليمي". (A/50/325، الفقرة ٥)

وترى إسرائيل أن التحديات التي تعرض لها أمنها، وأيضا عملية السلام، بالإضافة إلى قابلية المنطقة للانفجار، تتطلب الحذر من تخل مفاجئ عن خطتها لتحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. واسرائيل لا يمكنها أن تعرض أمنها للخطر. وحلول المشاكل الإقليمية من الضروري أن تعمم حسب احتياجات المنطقة. وفي هذا الشأن، للوقت دور هام في هذا الشأن.

وفي يوم ٣ آذار/مارس ١٩٩٥ صدر بيان مشترك عن الرئيس مبارك، والملك حسين، ورئيس وزراء اسرائيل السيد اسحق رابين، والرئيس عرفات. وقد ورد فيه ما يلي:

"في إطار السلم والمصالحة في المنطقة، مع الأمن الموطد، والرفاه الاقتصادي والمستويات الأعلى للشعوب، أكد الزعماء من جديد العزم على تحقيق الأمن المتساوي والثقة المتبادلة عند مستويات أدنى من التسلح".

وترى اسرائيل أنه، بصرف النظر عن مفهوم الإقليمية الذي تأخذ به، يمكن للترتيبات العالمية - كلما كان ذلك مناسبا - أن تكمل اتفاقات إقليمية. في آذار/مارس من هذا العام، انضمت اسرائيل الى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وحكومة اسرائيل تعتبر هذه الاتفاقية ذات طبيعة انسانية في المقام الأول. وبالتالي، عليها أن تقوم بدور داعم على المستوى الإقليمي. وانضمام اسرائيل إلى هذه الاتفاقية يدل على أن الاتفاقات الأمنية الإقليمية واتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الشرق الأوسط يمكن أن تكملها ترتيبات عالمية. ولذلك، تأمل اسرائيل أن تنضم جميع الدول في الشرق الأوسط إلى هذه

الاتفاقية باعتبارها خطوة هامة نحو الأمن والاستقرار الإقليميين.

لقد بذلت اسرائيل جهدا مماثلا فيما يخص الأزمة العالمية المتعلقة بالألغام البرية. ومن بين جميع أشكال أزمات ما بعد الصراعات فإن هذه دون شك أكثر الأزمات انتشارا وضررا. ولمداها وحجمها أبعاد مروعة. إن الألغام المضادة للأفراد، في الحقيقة، أسلحة دمار شامل حقيقية. وبالتالي تشكل إزالة الألغام تحديا إنسانيا خطيرا يواجه المجتمع الدولي اليوم. إن وجود تلك الأسلحة المستمر يرهب بلدانا كثيرة ويمنع المصالحة والتعمير على حد سواء.

وإزاء الجهد العالمي لخفض الضرر الذي تلحقه الألغام البرية المضادة للأفراد، قررت حكومة إسرائيل القيام بوقف مؤقت لمدة عامين لنقل تلك الأجهزة. وإسرائيل مستعدة أيضا للنظر في تقديم خبرتها ومساعدتها كلما دعت الحاجة.

إن مبدأ الشفافية في التسلح ينبغي أن تؤيده جميع بلدان منطقتنا. إلا أنه لما كان لكل بلد اعتباراته الأمنية المختلفة، فإنه تختلف التصورات بشأن هذه المسألة. ولما كان للشفافية في التسلح أثر على أمن المنطقة، من الضروري إخضاع أية تدابير أمنية للاعتبارات الإقليمية ذات الصلة. وقد جرى تناول تدابير في المحادثات المتعددة الأطراف، مثل تدابير تبادل المعلومات، والإبلاغ مقدما عن بعض الأنشطة العسكرية، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة العسكرية غير العادية. وهذا جهد تعاوني في بناء الثقة والأمن نأمل أن يسفر عن نتائج إيجابية ويسهم في تخفيف حدة التوترات.

وكما ذكر حتى الآن، لا تزال اسرائيل تتخذ موقفا بناء وإيجابيا تجاه اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ودعت اسرائيل مرارا وتكرارا إلى إزالة الأسلحة الكيميائية وإلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط. وكانت اسرائيل من الدول الأصلية الأولى الموقعة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في باريس. وإذ أشار السيد شمعون بيريز، وزير خارجية اسرائيل، إلى منطقتنا قال في تلك المناسبة:

"إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية يجب أن تتناول الحالة في منطقتنا وأن المنطقة بأكملها يجب أن تتقيد بمبادئها وتمتثل لأحكامها".

ولا نزال نأمل في أن تتقيد جميع دول المنطقة بهذه الاتفاقية، التي ينبغي أن تعامل بموضوعية وأن تضمن عالميتها. وينبغي ألا يقبل أي ربط بين هذه الاتفاقية واي مسألة أخرى. ومن سوء الحظ أن بضع دول في المنطقة لا تزال مسلحة بالأسلحة الكيميائية ويحدونا الأمل الصادق في أن تنتهي هذه الحالة. إن القضاء على الأسلحة الكيميائية وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية هامان لتوطيد عملية السلام ولاستقرار المنطقة.

ولقد أعربت اسرائيل في عدة مناسبات عن تأييدها من حيث المبدأ للحظر الشامل لتقديرات التجارب النووية. وبالتالي تضطلع اسرائيل بدور نشط في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب، وهي المفاوضات التي تجري حاليا في جنيف. وتأمل اسرائيل في أن تكون هذه المفاوضات مثمرة وأن تؤدي إلى إبرام اتفاقية عالمية وقابلة للتحقق تحظر كليا تفجيرات التجارب النووية. وتعتقد اسرائيل أن المنظمة في المستقبل التي ستنشأ بموجب الاتفاقية ينبغي أن تمكن كل دولة طرف من ممارسة حقوقها في مختلف الهيئات على أساس متساو وغير تمييزي. وإن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب عالمية الانطباق من شأنه دون شك أن يؤدي دورا داعما على المستوى الإقليمي أيضا. ومن هنا تتوقع اسرائل أن تتقيد جميع الدول في الشرق الأوسط بالمعاهدة بوصفها خطوة هامة صوب الأمن الإقليمي.

إن قرارات اسرائيل الجريئة في إطار عملية السلام والإجراءات التي تتخذها في الفريق العامل المتعدد الأطراف بشأن تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وفي مسائل عدم الانتشار عموما تدلل على إسهامها الإيجابي في إقرار السلام وتحقيق هدف عدم الانتشار.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول إن هذه بالفعل لحظة مؤاتية في تاريخ منطقتنا تبشر بالخير في حل المشاكل الإقليمية وتحقيق السلم والاستقرار. ويتعين علينا جميعا أن نستعمل هذا الزخم لإحراز مزيد من التقدم وفي الوقت ذاته ولنغرس في الجميع الشعور بأن عملية السلام بجميع جوانبها، الثنائية والمتعددة الأطراف، تستأهل الدعم والتشجيع المطلقين من المجتمع الدولي.

وتحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. وهذه فرصة خيرة وفريدة لتقدم دعمها المطلق لعملية صنع السلام ومن ثم للإسهام في إقرار السلم والمصالحة في المنطقة.

السيد موهير (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئ رئيسنا، وأهنئكم، وأنتم نائب رئيسنا، على انتخابكما للمنصبين المتسمين بالمسؤولية اللذين تشغلانهما في هذه الدورة التاريخية للجنة الأولى. ونتطلع قدما للعمل معكم ومع الآخرين لجعل هذه الدورة دورة إيجابية.

في كل عام، وإذ نبدأ عملنا في هذه اللجنة. يتعين علينا أن نتذكر مسؤوليتنا التي عهد بها الميثاق إلينا [بأن للجمعية العامة]:

> "أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك المبادئ التي تحكم نزع السلاح وتنظيم التسليح، وأن تقدم توصياتها فيما يتعلق بهذه المبادئ".

وهذه مهمة لا تزال حيوية ومتسمة بالتحدي في الوقت الذي نكيف فيه جهودنا لتناول جدول الأعمال الواسع النطاق للأمن الدولي، وذلك لنشجع ونعزز في آن معا التطور الإيجابي لهيكله الأساسي ونقاوم التطورات السلبية. وبالتالي يجب علينا أن نركز على كل منهما. فماذا يمكننا أن نفعل بشأن الأول؟ وماذا يجب علينا أن نفعل بشأن الأخيرة؟

وفي تناول الأول، يجب علينا أن نتخذ تدابير تستهدف تأكيد وتعزيز التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في تحويل جدول الأعمال العالمي السابق المتسم بالمواجهة. وفي حين أن الخلافات والتوترات لن تختفي اختفاء تاما، فإن أمامنا فرصة أكبر للتعاون. وفيما يتصل بالثانية يجب علينا أن نسلم بأن إمكانية نشوب صراع كبير، على المستوى الإقليمي أو الداخلي، لا تزال إمكانية قائمة. ولهذا فإن قائمة أعمالنا واضحة.

يجب علينا أن نواصل إحراز التقدم في خفض مخاطر الماضي والحاضر والمستقبل التي فرضها الانتشار - الأفقي والعمودي - لأسلحة الدمار الشامل. ولا ينبغي للماضي أن يملي إرادته على المستقبل. ويجب علينا أن نبني على الخطوات المتخذة لخفض خطر نشوب صراع تقليدي ويجب علينا أن نسارع جهودنا لإقامة التعاون والهياكل التعاونية. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني والمتعدد الأطراف، بحيث يعزز بعضها بعضا.

وإذ نتناول أولا أسلحة الدمار الشامل، يجب علينا أن نكرس أنفسنا من جديد لهدفين بسيطين: خفض عدد الأسلحة الموجودة حاليا ومنع انتشار هذه الأسلحة. وهذا يتطلب ما يلي:

فيما يتصل بالأسلحة النووية، تولي كندا أهمية كبرى لقراراتنا المتخذة في أيار/مايو ١٩٩٥ بالتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وباعتماد بيان مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وبالشروع في استعراضات معززة. وتريد كندا أن تكفل التنفيذ الكامل لهذه الصفقة من القرارات.

يجب أن توقف جميع الدول تجاربها النووية الآن. وعلاوة على ذلك، فإن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في منتصف عام ١٩٩٦ هدف أساسي وحيوي، وممكن التحقيق إذا التزمنا بأن نفعل ذلك. ويجب أن تكفل المعاهدة الإنهاء الحاسم والملزم للتجريب النووي، الأمر الذي نسعى جميعا إلى تحقيقه.

وينبغي أن يتحرك مؤتمر نزع السلاح قدما بشأن المفاوضات الموضوعية في عام ١٩٩٦ بشأن إبرام اتفاقية لوقف إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة النووية. ويجب على الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية أن

تواصلا خفض ترساناتهما النووية. ويجب تنفيذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها؛ ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها يجب المصادقة عليها وتنفيذها؛ ويجب أن تصبح معاهدة (ستارت - ٣) وما يتجاوزها من الأهداف الحقيقية. ويجب على الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تشارك في خفض الترسانات النووية، ويجب علينا أن نشجع التقدم في إقامة وتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الذي أدلى به سفير فرنسا قبل بضع دقائق في هذه اللجنة.

ويحدو كندا وطيد الأمل في أن نتمكن من تناول كل من هذه المسائل بأسلوب إيجابي وعملي في الأسابيع المقبلة. وحين نفعل ذلك، يتعين علينا أن ندرك تماما مجالين آخرين لهما الأولوية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، يسرني أن أعلن أن وزير خارجية كندا، أندريه أوليه، قد أودع مؤخرا صك مصادقة كندا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، جاعلا كندا الدولة التاسعة والثلاثين التي تصادق على الاتفاقية. وإن بدء سريان هذه الاتفاقية مسألة ملحة، ونناشد مرة أخرى جميع الدول أن تصادق على الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

وبخصوص الأسلحة البيولوجية، نرحب بالعمل الذي يقوم به الفريق المخصص والذي يستهدف تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ونتطلع قدما، على وجه الخصوص، إلى استنتاجاته بشأن تدابير التحقق. والمؤتمر الاستعراضي الرابع للاتفاقية، الذي سيعقد في عام ١٩٩٦، يجب أن يساعد في تدعيم الثقة بالتنفيذ الفعال لتلك الاتفاقية.

وبينما يجب علينا أن نتناول البرنامج الطموح الذي حددته توا، يجب علينا أيضا أن نحرز التقدم بشأن الأسلحة التقليدية. أولا، تشعر كندا بخيبة أمل عميقة لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لم يحقق ما كان في متناول أيدينا: ألا وهو التوسيع المجدي لنطاق الاتفاقية بحيث تشمل الصراعات الداخلية، والخطورات والتقييدات المتصلة بالألغام الأرضية، ولا سيما الألغام المضادة للأفراد، والأحكام التي تنظم عمليات نقل الأسلحة والآلية المناسبة للامتثال لنتائج تقصي الحقائق.

وتواصل كندا تأييد إزالة الألغام البرية، مدركة أن هذا الهدف سيتطلب وقتا طويلا لتحقيقه: فالأهداف التي ذكرت توا خطوات ممكنة التحقيق في هذا الاتجاه. وبالتالي، فبينما نرحب بإبرام بروتوكول جديد يحظر استعمال أسلحة الليزر المسببة للعمى - وقد اضطلع رئيس اللجنة بدور هام على نحو خاص في هذا الصدد، وأتوجه إليه بالتهنئة على ذلك - فإن عدم إحراز نتائج عموما من جانب المؤتمر الاستعراضي يبعث على خيبة أمل شديدة. وعندما نستأنف عملنا في كانون الثاني/يناير في جنيف فإننا يجب أن نتناول فعليا جميع المسائل المذكورة أعلاه.

ثانيا، ينبغي لنا أن نعزز فعالية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وخلال سنة ١٩٩٤ لم تقدم بيانات سوى ثلاث وثمانين دولة عضوا. وهدفنا هو العالمية. وفي ١٩٩٧، سيجتمع الخبراء مرة أخرى لمناقشة أداء السجل وتطويره الضروري. فالعديد من المسائل ذات الصلة ليست جديدة. وتؤيد كندا توسيع السجل ليشمل المقتنيات والمشتريات العسكرية من خلال الإنتاج الوطني. وحالما نضمن الشفافية، ينبغي أن نتحرك لإجراء مشاورات معززة على أساس البيانات والمعلومات المتاحة آنئذ.

ومن أجل تشجيع إضفاء الطابع العالمي على السجل، ستقوم كندا بتعميم ورقة قصيرة لكي تستخدمها الدول الأعضاء تصف الطريقة التي تتبعها كندا في جمع وتقديم بياناتها، بما في ذلك تفسيرنا للفئات. وهذه الورقة، التي نصفها بـ "دليل المستخدم" صممت لأن تكون أداة مساعدة، ونأمل أنها ستساعد البلدان في جمع بياناتها. ويود وفد بلدي كذلك أن يتشاطر بصورة غير رسمية الدول الأعضاء الأخرى وثيقة أخرى نعتقد أنها قد تكون مفيدة كمادة أساسية للدول المهتمة بالسجل

وبالمسألة الأوسع، مسألة نقل الأسلحة التقليدية - وهي مسرد مشروح للمنشورات عن سجل الأسلحة.

ولدى النظر إلى الأسلحة التقليدية، ينبغي لنا أن نراعي الصلة بين النفقات العسكرية والتنمية. فتكديس الأسلحة وإنشاء مؤسسات عسكرية كبيرة في أي بلد يمكن أن يؤججا حالات التوتر ويحولا وجهة الموارد عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية الضرورية. فالآليات التي تستهدف التقليل من المخاطر التي تشكلها التوترات الإقليمية والداخلية، بالإضافة إلى تقييد نفقات الأسلحة، ينبغي أن تكون بمثابة هدفين توأمين لنا.

وإزاء خلفية هذه التعقيبات، ستطلب كندا إلى جميع الدول الأعضاء تأييد مشاريع القرارات الأربعة التي سنقدمها إلى هذه اللجنة، والتي تتصل باتفاقية الأسلحة الكيميائية ووقف الإنتاج، والتحقق والعلم والتكنولوجيا.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، سنسعى إلى تأييد قرار بتوافق الآراء يطلب إلى جميع الدول التوقيع والتصديق على الاتفاقية والعمل على التنفيذ المبكر لوقف الإنتاج، وسنسعى إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء يؤيد البدء المبكر - أي في ١٩٩٦ - للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

وبالنسبة للتحقق، نسعى لنيل الاعتراف بالتقرير الذي يتعلق بدور الأمم المتحدة في مجال التحقق والذي أعدته مجموعة من الخبراء الحكوميين خلال السنتين الماضيتين. وهذا هو التقرير الاختصاصي الوحيد الذي يقدم أثناء دورة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام لهذا القرار، في إطار الموارد المالية المتاحة، في الدفع إلى الأمام بدراسة دور الأمم المتحدة بطريقة إيجابية وتطلعية، في مجال التحقق في منظومة الأمم المتحدة وفي إطار أوسع.

وبالنسبة للعلم والتكنولوجيا، سنسعى إلى حشد التأييد لقرار يشجع على إقامة حوار أوسع بهدف إرساء مبادئ توجيهية بشأن نقل العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية. ونعتقد أن هناك اتفاقا عاما بشأن أهمية تيسير نقل العلم والتكنولوجيا بينما يضمن عدم تحويل هذا النقل لأغراض غير سلمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن وفد كندا يتطلع للعمل مع الرئيس، ومع جميع الوفود الأخرى لتحقيق هذه الأهداف.

السيد الحسان (عمان): مما لا شك فيه أن هذه الدورة الخمسينية تنعقد في ظل منعطف تاريخي يتوجب علينا جميعا التوقف لمراجعة حسابات الماضي لرؤية ما تحقق وما لم يتم تحقيقه لا لغرض آخر وإنما للتعرف على تلك الجوانب التي هي بحاجة إلى جهد وتضافر أكبر للوصول إلى الغايات المرجوة. ومن هذا المنطلق، وبالنظر في مضامين تلك الوثيقة "ميثاق الأمم المتحدة" التي هي المحور الرئيسي لعملنا، فاننا نجد أنه وعلى الرغم من تكريس حيز واسع لقضايا الأمن والسلم ونزع التسلح، فإنه ومع الأسف، فما تحقق حتى حينه لا يرقى إلى الطموحات المتوخاة حينما أنشئت هذه المنظمة قبل خمسين عاما فأسلحة الدمار الشامل لا تزال تشكل خطرا أساسيا يهدد معها الأمن والسلم الدوليين، ان لم نقل ان ذلك الخطر قد ازداد عما كان عليه في السابق.

ولا غرو أن الاتفاقات والصكوك الدولية التي أبرمت وأضحت جزءا لا ينفرط من القانون الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية كان لها بالغ الأثر في تحجيم خطر أسلحة الدمار الشامل ومشكلة جزءا من المطالبات الدولية، إلا أنه ومع ذلك فتلك الصكوك تظل آلية قانونية إنفاذها يقع على عاتق الدول في المقام الأول والأخير. وعليه فوفد بلادي يكرر دعوته لسائر الدول الأعضاء أن تلتزم التزاما كاملا وفعالا بتلك الاتفاقات والصكوك ناهيك عن ضرورة التخلي عن طموحات السيطرة والهيمنة وذلك من خلال اعتماد سياسة حسن الجوار والتعايش السلمي مع سائر دول العالم وشعوبها على أساس من تبادل المنافع لما فيه خير وصالح شعوبها في احترام مطلق لسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير. ان بلادي، سلطنة عمان، ومنذ بزوغ فجر النهضة في مطلع السبعينات، اختطت لنفسها هذه السياسة العقلانية التي تتسق ومقاصد هذه المنظمة،

جاعلة منها ركيزة أساسية في تعاملاتها مع الدول والتي وبكل فخر نعتز بها اليوم.

بالنسبة للأسلحة النووية فعلى الرغم من اتفاق المجتمع الدولي حول ضرورة التخلص السريع من هذه الأسلحة باعتبارها أفتك أسلحة الدمار الشامل وأخطرها على الإطلاق وكذا على الرغم من التمديد اللانهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، فانه من مفارقات عصرنا أن عددا من الدول لا تزال تؤمن بأن حيازتها للسلاح النووي هو عامل ردع وتوازن.

إن هذه الرؤية الخاطئة في نظرنا لا يوجد لها ما يبررها، لا في الحقبة الماضية أثناء فترة الحرب الباردة، ولا في هذه المرحلة. فما يعرفه المجتمع الدولي هو أن الدمار والخراب الذي سببه هذا السلاح الفتاك حينما استخدم للمرة الأولى أمر يجب ألا يتكرر. لذا، فما المحافظة على الترسانات وتطويرها من خلال التجارب النووية إلا مواصلة لذلك التهديد لأغراض ومطامح آنية لدى الدول التي تمتلكها أو تلك التي تسعى إلى حيازتها.

ووفد بلادي، وفي الوقت الذي يناشد فيه سائر الدول التخلص من الأسلحة النووية وعدم السعي إلى حيازتها، ليدعو إلى تكثيف الجهود من أجل التوصل إلى حظر شامل للتجارب النووية، الذي من شأنه أن يعزز من نظام عدم الانتشار النووي، ويجعله عالمي القبول دون أي انتقائية، ناهيك عن ضرورة تشجيع التبادل التكنولوجي في المجالات النووية، الذي القصد من ورائه استخدامات سلمية.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط، ففي الوقت الذي ترحب فيه بلادي بالتطورات الإيجابية الأخيرة المتمثلة في التوقيع، في واشنطن، على المرحلة الثانية من اتفاق السلام ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وانعقاد القمة الاقتصادية في العاصمة الأردنية عمان في نهاية الشهر الجاري، وعليه، فإن بلادي تأمل أن تكون النقلة الطبيعية التي تلي ذلك هي الشروع في إجراء بحث دقيق وواقعي لعدد من القضايا الهامة؛ لا سيما ما يتصل منها بتخليص المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، والاحترام الصارم للحدود الدولية لدول المنطقة وسيادتها. وفي هذا السياق، يود وفد بلادي أن يكرر دعوته لسائر دول المنطقة للدخول في حوار جدي وتفاوضي بناء هدفه ترجمة المقترح الداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. وحتى ذلك، فعلى جميع الدول التوقف عن أية أعمال عدوانية قد تضر بالعملية السلمية الجارية وتطلعات المستقبل.

ومن شأن السلاح الكيميائي، أود الإشارة في هذا المقام إلى أن توقيع بلادي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتاريخ ٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، جاء نتيجة متابعة منا لأعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف ومشاركتنا، من خلال مركز المراقب، في الأعمال التحضيرية التفاوضية التي سبقت الخروج بهذه الاتفاقية التي نعتبرها اتفاقية فريدة من نوعها، كونها تهدف إلى إلغاء مجموعة كاملة من أسلحة الدمار الشامل دون أي انتقائية أو تفريق ما بين الدول، صغيرها وكبيرها، من حيث المسؤولية والواجبات.

ونحن في سلطنة عمان نعتبر الاتفاقية رافدا من روافد الأمن الدولي والإقليمي معا. ولهذا فإننا نناشد الدول التي لم تقم بالتصديق عليها أن تستجيب إلى الدعوة التي أطلقها الرئيس التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد إيان كنيون، بتاريخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أمام هذه اللجنة، وذلك في أسرع وقت ممكن لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ نظرا لما لها من أثر إيجابي بالغ في إرساء صرح سلام دائم في العديد من مناطق العالم.

ومن القضايا الأخرى التي توليها بلادي أهمية خاصة هي مسألة أمن منطقة المحيط الهندي، تلك المنطقة التي نحن جزء منها، ونحرص على أمنها وأمن شعوبها قاطبة. ومنذ انضمامنا إلى عضوية اللجنة المعنية بالتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ إعلان الجمعية العامة الداعي إلى اعتبار منطقة المحيط الهندي منطقة سلم، ما فتئت بلادي تبارك هذا التوجه. ولقد سعت جاهدة إلى المشاركة بفعالية في أعمال هذه اللجنة في إطار من المسؤولية والمرونة. ونحن نرحب بالنتائج التي تم تحقيقها حتى حينه. إلا أننا نرى بأن المزيد يمكن تحقيقه لإنجاح مثل هذا التوجه الخيِّر. وفي هذا، فإننا نناشد كذلك سائر الدول المطلة على هذا الممر المائي

الحيوي والمستخدمة له بذل المزيد من الجهد، وإبداء المرونة والإحساس بالمسؤولية من أجل ترجمة المقترح وبلورته إلى واقع ملموس تعود فائدته على سائر شعوب المنطقة قاطبة.

إن فكرة الأمن الجماعي أصبحت تمثل اليوم نهجا عالميا مطلوبا في حد ذاته، ناهيك عن أنها تلقى القبول من غالبية أعضاء هذه الأسرة الدولية، وخاصة تلك الدول الصغيرة التي ترنو إلى هذه المنظمة وتعتبرها المتنفس الرئيسي والجهاز القادر على برمجة تلك الفكرة لجعلها أساسا واقعيا وجزءا من النظام العالمي الجديد.

وما من شك في أن عصرنا لن يختلف بكثير عن العصور التي سبقتنا، لكن الجديد في عصرنا الحديث أن البشرية، ومن خلال القوانين الدولية الموضوعة وعبر هذه المنظمة، تمكنت بالفعل من إرساء قواعد قانونية ذات طابع إلزامي، هدفها الحد من الحروب التي جبلت عليها النفس البشرية، وجعل كوكبنا أكثر أمنا وسلاما.

وفي الختام، إننا في سلطنة عمان نتفق وتلك الرؤية التي تعتبر أن نزع السلاح والأمن والسلم الدوليين يكمل بعضهما بعضا، وعنصران مترابطان، وأن أي تقدم في الأول ينعكس إيجابا على الآخر. والعالم اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بصيانة هذا الأمن الذي لن يتأتى إلا من خلال تضافر دولي خيِّر ما بين سائر الدول الأعضاء. والمسؤولية في المقام الأول تقع على عاتق تلك الدول التي تملك ترسانات عسكرية ضخمة لخفض تلك الترسانات، بتحكيم القانون الدولي ووضعه الآلية المسيرة للعلاقات بين الأمم. فلنحاول خلق عالم أكثر أمنا وسلاما في الخمسين سنة القادمة من عمر هذه المنظمة.

السيدة ساماتي (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأزجي إلى السيد إردينيشولون أحر تهانئ وفد بوركينا فاصو. وأود أيضا أن أتوجه بهذه التهانئ إلى سائر أعضاء المكتب؛ وأن أؤكد لكم التعاون المخلص من وفد بلدي.

وسيعرض وفدي آراءه حول بعض بنود جدول أعمالنا خلال مناقشة المواضيع ونود أن نشاطر الوفود التي سبقتنا في الكلام بعض شواغلنا وملاحظاتنا.

بعد مرور خمسين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، وانقضاء خمسة أعوام على نهاية الحرب الباردة، لا يزال نزع السلاح العام والكامل بعيدا عن التحقيق. والعالم يشهد بازدياد انتشار التوتر الذي لا يؤدي إلا الى تكثيف انتشار الأسلحة بجميع أنواعها. واليوم توجد أمثلة لا تحصى على ذلك في افريقيا وفي أراضي الاتحاد السوفياتي السابق وفي أماكن أخرى.

ويرحب وفد بلدي بالاتخاذ الاجماعي لقرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. وهذا التمديد سيوفر زخما أكيدا لعدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل كل ما في وسعها لتقليل هذه الأسلحة، على الرغم من أن إزالتها التامة ستظل الهدف النهائي.

ومع ذلك، لا يزال وفدي على اقتناع بوجوب مواصلة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتشجيعها، وخاصة من أجل التنمية. وتقول بوركينا فاصو ذلك اعتقادا منها بوجوب تشجيع التعاون في هذا الميدان، كيما يصبح منتشرا على أوسع نطاق ممكن. وفي هذا الصدد، نشجع البلدان التي تمتلك هذه التكنولوجيا على زيادة توسيع النطاق التقليدي لهذا التعاون.

ووفدي على اقتناع أيضا بأن الوقف المؤقت للتجارب النووية من شأنه أن يساعد مساعدة كبيرة على تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن شأن هذا الوقف المؤقت أن يسرع بالمفاوضات وإبرام معاهدة متعددة الأطراف للحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وفيما يتعلق بمسألة انتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة، ترغب بوركينا فاصو في التوصل الى اتفاقية تحظر انتاج هذه المواد للأغراض العسكرية. ولذلك، من المستصوب تطوير التعاون الأكبر بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك التي لديها القدرة على امتلاك هذه الأسلحة، كيما نتمكن من تحديد انتشار المواد الإنشطارية وتقييده.

وافريقيا، بعد أكثر من ثلاثة عقود من مناشداتها وتأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في قارتنا، حصلت لتوها على صك قانوني لهذا الغرض. وتناشد بوركينا فاصو الدول النووية أن تدعم الإعراب عن هذه الإرادة السياسية بغية توطيدها.

إن كل البؤر الساخنة تقريبا في كوكبنا تدل على الطبيعة المفرطة الضرر لبعض الأسلحة التقليدية العشوائية الأثر. ويجب التنفيذ الجاد لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال هذه الأسلحة. ويجب حظر انتاج وبيع واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. ومن دواعي أسف بوركينا فاصو أن مناقشة هذه المسألة قد ارجئت في فيينا قبل بضعة أيام. والآن ومن هذا المكان ندعو الى وقف استعمال أسلحة الليزر، وخاصة تلك التي تسبب العمى الدائم.

وتقع بوركينا فاصو منذ فترة، مثل بقية الدول الصحراوية - الساحلية في القارة الافريقية، فريسة لمشكلة تداول الأسلحة الخفيفة غير الشرعية وانتشارها، بسبب حرية تداولها في منطقتنا دون الإقليمية. ويشكل هذا اليوم تهديدا خطيرا لسكان تلك البلدان. ولهذا السبب أصبحنا مشاركين في تقديم القرار ٧٥/٤٩ زاي، المتخذ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤؛ وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٥، استقبلنا البعثة الاستشارية للأمين العام بشأن هذه المسألة. ولذلك فإننا ننتظر باهتمام شديد استنتاجات هذه البعثة.

ونؤيد بإخلاص تحديد الأسلحة التقليدية على المستوى الاقليمي. ولكننا نأسف لاقتراح إغلاق المراكز الاقليمية لنزع السلاح. وليس من المتصور التفكير في اتخاذ إجراء كهذا في الوقت الذي تصبح فيه أهمية اتخاذ نهج اقليمي لنزع السلاح معترفا بها على نطاق أوسع.

وتفتح الحالة السياسية الراهنة آفاقا واسعة لنزع السلاح خدمة للتنمية - وهو اقتراح لم يتجاوز للأسف مرحلة كونه أملا عزيزا. وفي هذه الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، فإن البلدان النامية، مثل بوركينا فاصو، تطمح عن حق الى أن تشهد في النهاية تكريس عائدات نزع السلاح من أجل التنمية. وهذا من شأنه أن يسهم أيضا في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإن وفدي يدعو الى إيلاء قدر من التفكير المثمر لنزع السلاح من أجل التنمية.

السيد أفيتو (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أن اضم صوتي الى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب، بالنيابة عن وفدي، للسيد إرينيشولون عن تهانئنا الصادقة بمناسبة انتخابه بالإجماع رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه، السيد لويس فالنسيا رودريغيز، الممثل الدائم لإكوادور، الذي أدار بمهارة أعمال هذه اللجنة خلال الدورة التاسعة والأربعين. وأخيرا، نود أن نعرب عن تهانئنا لبقية أعضاء المكتب، ولأمين اللجنة، السيد سوهراب خيرادي، ولجميع زملائه على تفانيهم من أجل قضية نزع السلاح.

إن الدورة الراهنة، التي تتزامن، لحسن الحظ، مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة، تتيح لدولنا وحكوماتنا فرصة خاصة لأن نختبر ارادتنا السياسية وقدرتنا على تشجيع الظروف التي تحتاجها الأمم المتحدة لتحقيق أهداف نزع السلاح والسلم والأمن، التي حددتها لنفسها. ففي السنوات الخمس الماضية، وفي عصر جديد بزغ من رماد هذه الحرب الباردة، شهد العالم الكثير من الأحداث الإيجابية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي. وأذكر على سبيل المثال التصديق على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وبدء سريانهما وتجديد بعض الدول النووية لوقفها المؤقت من جانب واحد للتجارب النووية، والتوقيع على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتوقيع، على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، على عدد من اتفاقات السلم ونزع السلاح وعدم الاعتداء.

وفي الربيع الماضي، عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها. وكما تعلمون، أفضى ذلك العمل

الى تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى. وإذ نرحب بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن هذا القرار، تعتقد بلدان كثيرة، بما فيها بلدي، أن هذا التمديد الى أجل غير مسمى لا يمكن اعتباره غاية في حد ذاتها، وينبغي ألا يكون فرصة للسعي الى إدامة طابعها التمييزي. وعلى العكس من ذلك، فإن من الضروري بصورة ملحة أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان أن تسهم المعاهدة في التعزيز الحقيقي لعملية عدم الانتشار على الرغم من أوجه القصور التي قد يجدها المرء فيها.

ويأمل وفدي أن تكون نتائج المؤتمر القادم للاستعراض أشد تنويرا، حتى يمكن أن تدرك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهدافها وأن يكفل لها الانضمام العالمي.

ويعتقد وفدي أن تفجيرات التجارب النووية، ليست بحال مدعاة الى إنهاء الحوار، بل ينبغي أن تدفع مؤتمر نزع السلاح الى الاسراع بالمفاوضات الجارية، حتى يكفل، كما اتفق، التوصل الى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في ١٩٩٦. وبلدي، الذي يحبذ خيار الصفر، يدعو لذلك المشاركين في تلك المفاوضات الى مضاعفة جهودهم والى إبداء التفهم المتبادل في سبيل التغلب على الخلافات بينهم، حتى يمكن أن تصبح المعاهدة حقيقة قائمة، ويفضل أن يكون ذلك قبل نهاية الدورة الحالية.

وتلاحظ توغو بارتياح أن مؤتمر نزع السلاح قد أنشأ حديثا لجنة مخصصة للتفاوض في معاهدة حول حظر انتاج المواد الانشطارية، للأسلحة النووية، أو غيرها من أجهزة التفجير النووي. ويأمل وفدي أن تولي الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من الانتباه الى الحاجة الى أن توضع، في أقرب وقت ممكن، ترتيبات دولية فعالة تضمن حماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام أو من التهديد باستخدام تلك الأسلحة.

وكما ذكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون أمام الجلسة العامة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ للجمعية العامة، خلال المناقشة العامة، ينبغي أن يظل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي هدفينا الرئيسيين خلال فترة ما بعد الحرب الباردة. ويعلق بلدي أهمية خاصة جدا على إنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في العالم، وهو يرحب في هذا الصدد باقرار رؤساء الدول والحكومات الافريقية، باديس أبابا، في حزيران/يونيه الماضي، للنص النهائي لمعاهدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، وهو نص قدمه الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/50/426 المؤرخة ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الى لجنتنا والى الجمعية العامة للموافقة عليه.

ويود وفد توغو أن ينتهز هذه الفرصة لدعوة المجتمع الدولي ككل الى إسداء كل ما يلزم من المساندة لهذه المعاهدة المسماة "معاهدة بيليندابا" ولبروتوكولاتها المختلفة، حتى يمكن أن نحقق أهدافنا. ونرحب أيضا ببدء نفاذ معاهدة تلاتيلولكو وباقرار مبدأ يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك في "مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥". ونأمل أن تتخذ مثل هذه التدابير لانشاء مناطق مماثلة في أماكن أخرى من العالم.

ولذا فقد رحب وفد توغو بالبيان الذي أدلى به بعد ظهر اليوم وفد فرنسا، معربا عن نية فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية توقيع معاهدة راروتونغا خلال النصف الأول من ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بنزع السلاح الكيميائي، يرحب وفدي بتوقيع ١٥٩ بلدا على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي صدقت عليها حتى الآن ٤٠ دولة. وبلدي الذي هو من البلدان الموقعة على تلك الاتفاقية، سيصدق عليها في المستقبل القريب.

وتشعر توغو بقلق إزاء استعمال بعض الأسلحة التقليدية التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، خصوصا فيما يتعلق بالالغام البرية المضادة للأفراد، وهي أسلحة تودي كل يوم يمر على وجودها بحياة عدد لا يحصى من الضحايا في العالم كله، خصوصا بين السكان المدنيين. وإذ يرحب وفدي بالقرار الذي اتخذته دول عديدة بإقرار

الوقف المؤقت من جانب واحد لتصدير تلك الألغام، يأسف لأن "استعراض الدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو لها آثار سمية"، وهو الاستعراض الذي جرى مؤخرا بفيينا، لم يكن أكثر نجاحا، فيما عدا إقرار البروتوكول الرابع الذي يحظر استعمال أسلحة الليزر. وهنا يود بلدي أن يؤكد من جديد التزامه بمساندة كل مبادرة تهدف الى تعزيز وسائل الرقابة على انتاج واستعمال الألغام.

والشفافية في مجال التسلح هي، في رأي وفدي، شرط جوهري لإيجاد مناخ من الثقة فيما بين المناطق المختلفة من ناحية ودول المنطقة الواحدة من ناحية أخرى. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بسجل الأسلحة التقليدية الذي تمسكه الأمانة العامة. ونكرر الاعراب عن مساندتنا للنشاطات التي تجري في هذا السياق، ونأمل صادقين أن يوسع مدى تطبيق هذا السجل بحيث يتضمن بيانات أخرى وفئات أخرى من الأسلحة.

وتبين التطورات الايجابية الكثيرة التي ذكرتها توا أن الجنس البشري يتحرك ببطء ولكن بخطوات ثابتة نحو نزع السلاح العام والكامل، الذي هو أعز أمانينا. غير أن السباق لا يزال بعيدا عن إدراك نهايته.

إن الانتشار السريع للأسلحة التقليدية، وبيعها غير المشروع وغير المتحكم فيه، والافراط في التخزين والتداول الفوضوي للأسلحة الصغيرة، هي كلها الآن تهديد دائم للسلم والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. إن النزاعات الداخلية الكثيرة والنزاعات بين الأعراق المختلفة ومختلف الأفعال الهدامة واللصوصية تغذيها هذه الأسلحة اليوم اكثر مما غذتها في الماضي، وستظل هذه الأسلحة، إذا لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات صارمة لكبح جماح هذه المتاجرة غير المشروعة، تقوض لزمن طويل قادم كل الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح وتحقيق التنمية في مناطقنا المختلفة.

وإزاء هذه اللعنة، فإن الأخذ بنهج اقليمي لنزع السلاح هو خير طريقة للمساعدة على القضاء على هذه المشكلة. ولذا فمن المهم أن تولي دولنا العناية اللازمة للنهج الاقليمي. ومن الأمور الجوهرية هنا إعادة تنشيط عمل الهيئات القيمة، مثل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في افريقيا وآسيا وللسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية.

إن الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره عن المراكز الاقليمية الثلاثة، الوارد في الوثيقة A/50/380 بتاريخ ٢٥ آب/اغسطس ١٩٩٥، قد اعترف بأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك المؤسسات في اتخاذ تدابير على المستوى الاقليمي لبناء الثقة، وتدابير لتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتعزيز أمن الدول، وللمساعدة على الحد من الترسانات الموجودة وعلى تحييدها، كما أكد الأمين العام تأكيدا قويا على أهمية ذلك الدور.

ويعتقد وفدي أنه لا يمكن لأي من تلك النشاطات الاقليمية أن تكون فعالة وأن تنتهج النتائج المرغوب فيها دون الإسهام والمشاركة الفعالة من جانب المراكز الاقليمية التي لا تستطيع في الوقت الحاضر القيام بنشاطاتها على نحو سوي بسبب عدم كفاية الموارد المالية.

وكما تعلمون كان من المفروض أن تعمل المراكز المذكورة على أساس التبرعات من الدول ومن المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وبالاضافة الى تلك التبرعات، فإن الجمعية العامة، عملا بالفقرة ٤ من القرار ٣٧/٤٦ واو المتخذ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قررت أنه في سبيل كفالة استمرار الموارد المالية اللازمة لبقاء تلك المراكز، ستمول نفقاتها الادارية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن نرى أنه لم تزود الدول الأعضاء ولا الأمين العام تلك المراكز الاقليمية بالمساندة المالية التي هي جديرة بها. وحالة مركز افريقيا مزعجة بصفة خاصة. فإلى جانب توغو، التي قامت رغم وسائلها المحدودة ببذل جهود جبارة لتغطية المتأخرات في نفقات الادارة، لم تقم الا ايطاليا والجزائر والسويد وفرنسا وفنلندا والنرويج بدفع إسهامات لعام ١٩٩٥. ويود

وفدي أن ينتهز هذه الفرصة أثناء المناقشة الحالية للاعراب عن أحر شكره لحكومات البلدان الستة المذكورة.

ويتهدد المراكز الاقليمية الخطر بسبب الصعوبات المالية الضخمة التي تواجه الأمم المتحدة. ونظرا لهذه الحال قال الأمين العام قال في تقريره إنه سيضطر آسفا الى تعليق نشاطات المكاتب الثلاثة الا إذا قامت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الحالة. وقد نفخ الأمين العام في بوق الانذار غير أن الناقوس لم يقرع بعد.

ولذا فمن واجبنا بينما لا تزال هناك فسحة من الوقت أن ننقذ تلك المراكز وأن نكفل بقاءها بأن نضع تحت تصرفها الوسائل اللازمة للعمل. فذلك في مصلحة السلام والأمن لأممنا ومناطقنا المختلفة.

فلننقذ هذه المراكز، حيث أن الأنشطة الإقليمية لنزع السلاح كيما تكون فعالة، فإنها لا يمكن أن يديرها عن بعد مسؤولون يتخذون من نيويورك، أو جنيف، أو أي مكان آخر مقرا لهم، حسب التوصية الواردة في تقرير الأمين العام.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا صادقا بأن المراكز الثلاثة تستحق، دون استثناء، أن تُعامل معاملة أفضل وأن تبقى تزاول أعمالها. إن المهمة تبدو صعبة، ولكن القضية عادلة بدرجة متساوية وتتفق بنفس القدر مع أهداف الميثاق.

وتوغو لا تزال مقتنعة بفائدة هذه المراكز، فأهمية دورها في هذه الفترة التي تعقب الحرب الباردة تتخطى كونها أهمية أولية، خاصة في ميدان الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للمنازعات وإدارتها. ونظرا لإعادة ظهور صراعات داخلية تضرج بلداننا بالدماء على نحو مستمر، أصبح من واجب الجمعية العامة أن توسع نطاق ميدان أنشطة وولايات هذه المراكز، حتى تستجيب على نحو أفضل للمتطلبات وللتغيرات السريعة والدائمة التي تحدث في العالم.

ومراعاة لجميع هذه الاعتبارات، يؤكد وفد بلدي من جديد تأييده للمراكز الثلاثة، ولا سيما المركز الإقليمي لأفريقيا، ويحث جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات وجميع الأفراد ذوي النية الحسنة على أن يضعوا هنا والآن تصورا لكيفية الاسهام بأي طريقة ممكنة، في الجهود الجماعية الرامية إلى بعث دينامية جديدة في هذه المراكز الإقليمية.

وفي هذا الصدد، يحدو وفد بلدي الأمل في أن ينال مشروع القرار بشأن هذه المسألة، والذي سيقوم بعرضه بصورة مشتركة ممثلون عن المجموعات الإقليمية الثلاث بتأييد من دول أخرى مهتمة، التأييد الاجماعي للوفود بغية تمكين هذه المراكز الثلاثة من الاستمرار في مزاولة أعمالها.

وبما أن السلام والأمن مرتبطان بالتنمية فهما معرضان للخطر اليوم أكثر من أي وقت مضى بفعل أوضاع غير عسكرية أكثر من خطر الصراعات المسلحة. ومن الأهمية بمكان أن نولي اهتمامنا في سعينا المشترك غلى إعادة تحديد دقيق ومستكمل لمفهوم الأمن، ليس للردع العسكري مثلما كان يحدث أثناء الحرب الباردة، بل للبحث عن حلول مناسبة ودائمة لشتى المشاكل التي تهدد وجود سكاننا، والتي تقوض تنمية دولنا. فالمجاعة والمرض، والمخدرات والبطالة والاستبعاد الاجتماعي - هي بعض من المشاكل العديدة الأخرى، بما في ذلك سباق التسلح، التي يجب أخذها بعين الاعتبار إذا أردنا أن نرسي مناخا حقيقيا من السلام والأمن في دولنا ومناطقنا، حتى تتمكن البشرية، المتحررة ليس من شبح الحرب فحسب، بل أيضا من المستقبل الغامض، من أن تعيش بحرية وتساعد على بناء عالم أفضل وتنهض بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الكبيسي (قطر): السيد الرئيس، إنه ليسعدني أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنتنا الموقرة، وإنني لواثق تماما من أن خبرتكم ومهارتكم السياسية ودرايتكم الواعية بالمسائل المتعلقة بنزع السلاح ستضمن النجاح لأعمال اللجنة. كما أتقدم بالتهنئة إلى بقية أعضاء

مكتب اللجنة على انتخابهم، متمنيا للجميع التوفيق والسداد.

إن عملية نزع السلاح عملية طويلة وشاقة ولكنها ضرورية إذا أردنا أن يسود العالم الأمن والاستقرار الدائمان، لارتباط الأمن والاستقرار بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة هذه التنمية للأموال والموارد المختلفة التي تُنفق في السباق على التسلح.

وتدعو دولة قطر، مثل بقية دول العالم، إلى منح الأولوية لنزع السلاح النووي. وهذا ما جعل الأغلبية الساحقة من دول العالم تؤيد تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى أجل غير مسمى، وهي الدول الأطراف في هذه المعاهدة، وجعلها تؤيد توصيات مؤتمر الدول الأطراف وفي مقدمتها عالمية المعاهدة. ومن الخطوات التي تؤدي إلى هذه الغاية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خاصة في المناطق التي يسودها التوتر، وتشتد فيها النزاعات.

كما يُشكل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة التدمير الشامل بوجه عام، أحد العوامل التي تحتل مكانة هامة في الأمن الدولي. ودولة قطر، ومعها بقية أعضاء المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة، مهتمة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتؤيد دولة قطر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باعتباره واحدا من التدابير الهامة للحد من الأسلحة في المنطقة. وفي التقرير الذي قدمه الأمين العام عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، الوارد في الوثيقة A/50/325، نوه بأن هذه المسألة ما زالت تحظى بالاهتمام داخل إطار عملية السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ولا سيما في سياق الفريق العامل المعني بالحد من الأسلحة والأمن الإقليمي. ومما يشرف دولة قطر أنها استضافت الاجتماع الخامس لمجموعة العمل الخاصة لضبط التسلح والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط المنبثقة عن مفاوضات السلام المتعددة الأطراف في الدوحة في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو عام ١٩٩٤، حيث تقدم عدد من الدول المشتركة باقتراحات محددة بشأن كيفية مواصلة بحث المسألة. كما نوه الأمين العام مع الارتياح بالقرار المتعلق بالشرق الأوسط والذي اتخذ بدون تصويت في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد جاء في ذلك القرار أن المؤتمر

"يؤيد أهداف وغايات عملية السلام في الشرق الأوسط، ويدرك أن الجهود المبذولة في هذا الشأن، وكذلك الجهود الأخرى تساهم في أمور من ضمنها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وكذلك أسلحة الدمار الشامل؛

"يطلب إلى جميع الدول في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات عملية، في المحافل المختصة، بهدف إحراز تقدم، في جملة أمور، نحو إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، ومنظومات إيصالها، يمكن التحقق منها بصورة فعالة، وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير يكون من شأنها إعاقة بلوغ هذا الهدف".

كما أن المؤتمر "طلب إلى جميع الدول الطراف في المعاهدة وبخاصة الحائزة للأسلحة النووية أن تمد يد العون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها".

وقد أكدت دولة قطر ومعها كثير من دول المنطقة في مناسبات شتى التزامها بإنشاء هذه المنطقة تمشيا مع الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكرسة لنزع السلاح، وكذلك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وآخرها القرار ٧١/٤٩ الذي اتخذ بتوافق الآراء في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. كما أن التطورات الإيجابية الخيرة في عملية السلام في الشرق الأوسط تجعل الظروف مواتية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إذ أن إنشاء هذه

المنطقة، والحد من التسلح بوجه عام هدف رئيسي من أهداف عملية السلام، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن والرخاء لكافة شعوب المنطقة.

ومن المسلم به أن يكون الأمن الإقليمي متساويا للدول جميعها من كافة أبعاده. ولا يمكن اليوم لأي دولة من الدول أن تبني أمنها بوسائلها الذاتية وحدها. كما أن صيانة الأمن في المنطقة هو مسؤولية جميع دول المنطقة دون استثناء.

ومن هذا المنطلق تأمل دولة قطر في قيام كافة الدول في المنطقة التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالامتناع عن استحداث أو انتاج أو تجريب الأسلحة النووية أو اقتنائها بطريقة أخرى والتخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام إلى المعاهدة؟ كما تأمل أن تقوم جميع دول المنطقة التي لم تُخضع جميع مرافقها النووية للضمانات الكاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية بإخضاعها لتلك الضمانات، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة بين جميع دول المنطقة وكخطوة نحو تعزيز الأمن والسلم.

ونحن نشاطر المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المنعقد في أيلول/سبتمبر الماضي، قلقه من العواقب الخطيرة التي تهدد السلم والأمن، لوجود أنشطة نووية في منطقة الشرق الأوسط ليست مكرسة بالكامل للأغراض السلمية، كما نشاطر ترحيبه بالمبادرات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وبالمبادرات التي اتخذت مؤخرا بشأن تحديد الأسلحة في المنطقة. ونحن نرى أن جهود الوكالة بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط تؤكد الحاجة الملحة لأن تقبل جميع دول المنطقة تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة، وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نؤيد ما جاء في قرار الوكالة بدعوة جميع الأطراف المعنية أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والملائمة اللازمة لتنفيذ اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال.

إن مزايا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لا تقتصر على مجال الأمن والسلم الدوليين والاسهام في عملية نزع السلاح على مستوى العالم كله، وبخاصة نزع السلاح النووي، بل إن لتحقيق هذا الهدف مزايا أخرى تعود على دول المنطقة جميعها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن جانبا كبيرا من ميزانيات هذه الدول ينفق على التسلح، وعلى الاحتفاظ بقوات دفاعية كبيرة. فإذا توصلت عملية السلام الجارية حاليا إلى النتائج المرجوة، فإن ذلك سيساعد على إرساء قواعد الثقة والاطمئنان والتعايش السلمي. كما أنه سيؤدي إلى مزيد من التعاون في شتى المجالات مما يجعل الاستمرار في جهود التسلح والاستعدادات العسكرية غير ضروري ويسمح بتحويل الأموال والموارد التي تنفق الآن في هذا المجال إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إليها شعوب المنطقة لرفع مستوى معيشة شعوبها في الحاضر، وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

لقد بينا أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سواء من أجل أمن واستقرار النطقة والاسهام في أمن واستقرار العالم، أو من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط. ولتحقيق هذه الغاية فإننا نأمل أن تضاعف الدول المعنية جهودها بغية تحقيق أكبر قدر من التقارب في المواقف بالنسبة لتوقيت وطرق إنشاء المنطقة. وإذا كانت هناك خلافات حول هذه المسائل وجب إجراء مناقشات جادة حولها بين الدول المعنية والعمل على اتخاذ تدابير بناء الثقة بينها. ولا شك أن دعم عملية السلام والإسراع فيها تحقيقا للغايات المتوخاة منها من شأنه أن يُسهم في تهيئة الجو الملائم.

السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): يشرفني أن ألقي هذا البيان نيابة عن المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية، سعادة السيد أحمد حلاق.

"إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لقيام الأمم المتحدة، يطرح أسئلة جوهرية حول منجزاتها في مجال تحقيق السلم والأمن الدوليين، والعقبات التي واجهتها وما زالت تواجهها، وضرورة تعزيزها لممارسة دورها فيما يتعلق بنزع السلاح وإعادة هيكلتها لتصبح أكثر ديمقراطية، وبالتالي أكثر قدرة على الاستجابة للمتغيرات الكبرى التي طرأت على الساحة الدولية، وخصوصا منذ نهاية الحرب الباردة.

"إن تمديد معاهدة عدم الانتشار تمديدا لانهائيا حرمها من أهمية الالتزامات الواردة في المادة السادسة للمعاهدة، كما أعطى الشرعية لحيازة الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن المؤتمر لم يتمكن من اعتماد بيان ختامي مما عكس الاختلافات الجوهرية بين الدول النووية وغير النووية.ولقد أكد وفد بلادي على ضرورة أن تكون هناك علاقة واضحة بين تمديد المعاهدة وبين التقدم المحرز في المجالات التي تضمن القضاء على الأسلحة النووية ووقف تصنيعها، وتصفية كافة المخزون منها لدى جميع دول العالم دون استثناء.

"كما طالب وفدي بأن تنضم جميع دول العالم، سواء كانت نووية أو غير نووية، إلى هذه المعاهدة إذا ما أريد لها أن تحقق أهدافها، لأن عالمية المعاهدة هي الشرط الموضوعي لاعطائها المصداقية اللازمة من أجل نجاحها.إن موضوع الضمانات الأمنية له أهمية كبرى حيث أن الضمانات التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) لم تقدم الثقة المطلوبة. كما أن الالتزامات والمسؤوليات من الدول النووية والدول غير النووية لم تكن متوازنة. وأن تمديد المعاهدة تمديدا لا نهائيا أبقى على هذا الخلل.

"لقد كانت سورية من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقعت في عام ١٩٦٨ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما دعت في عام ١٩٨٩ الى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، وذلك في إطار الأمم المتحدة. ولكن اسرائيل لم تستجب لهذه الدعوة، ولا الى الدعوات التي صدرت عن الأمم المتحدة أو عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو عن مؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي. إن امتلاك السلاح النووي من قبل أي دولة في منطقتنا الحساسة يشكل مصدر قلق ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما للعالم أجمع. ولقد نبهنا الى خطورة امتلاك اسرائيل للسلاح النووي وعدم انضمامها الى معاهدة عدم الانتشار وعدم إخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية، لا سيما في ضوء عملية السلام في الشرق الأوسط. إن انضمام جميع دول منطقة الشرق الأوسط الى معاهدة عدم الانتشار يشكل خطورة حيوية باتجاه تحويل الشرق الأوسط الى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

"لقد رحبت بلادي بمبادرات نزع السلاح النووي، وطالبت أيضا بتخفيض السلاح النووي وصولا الى القضاء الكامل على هذه الأسلحة ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كما أيدت بلادي الجهود الرامية الى وقف إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة، واعتبرت أن التوصل الى اتفاق لحظر انتاج هذه المواد هو الطريق الصحيح نحو نزع السلاح النووي وتوطيد نظام عدم الانتشار. ويحدونا الأمل في أن يتم التوصل الى حظر كامل للتجارب النووية في جميع البيئات في نهاية عام ١٩٩٦، لاعتقادنا بأن نزع السلاح النووي أمر حيوي وحتمي. إن الشفافية في مجال التسلح لها دور كبير في مجال نزع السلاح. ولذا فإن وفدي يطالب بتوسيع نطاق السجل ليكون شاملا للانتاج الوطني وأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العالية ذات التطبيقات العسكرية وجميع أنواع الأسلحة التقليدية؛ وبتطبيقه على نحو متوازن وغير انتقائي، وذلك لضمان المصالح الأمنية لجميع الدول على حد سواء. وإن توسيع نطاق السجل على هذا النحو سيجعله آلية عالمية تساهم في الاستقرار والأمن الدوليين وسيعزز مصداقية السجل ذاته.

"لقد آن لمنطقة الشرق الأوسط أن تنعم بالسلام والاستقرار. وهذا لا يتحقق بأنصاف

الحلول أو بفتات السلام، أو باتفاقيات تفرط بمصالح الأمة.إن عدم انصياع اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، رغم المعارضات التي تجري منذ أربع سنوات، يعتبر تحديا ليس للعرب فحسب، بل للمجتمع الدولي بأسره. ولقد أثبتت التطورات الأخيرة في عملية السلام أن اسرائيل لا تسعى الى سلام حقيقي عادل وشامل ينهي الصراع والاحتلال والاستيطان ويضمن الأمن والاستقرار للجميع.

"لقد كان هدف المبادرة الأمريكية التي عقد على أساسها مؤتمر مدريد، تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط يستند الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والى مبدأ 'الأرض مقابل السلام'. وعلى هذا الأساس فتحت سورية باب السلام وأكدت مرارا التزامها بالسلام على الأسس التي انطلقت منها عملية السلام. وإن مفاوضات السنوات الأربع بين سورية واسرائيل بينت أن اسرائيل لا تريد المفاوضات إلا للمماطلة والتهرب من متطلبات السلام.

"وقد بيَّن وزير خارجية بلادي في بيانه أمام الدورة الحالية للجمعية العامة، مجددا الأمل بالسلام، قائلا:

'إن السلام الذي لا يأتي اليوم سيحل غدا، وهذا ما نسعى الى تحقيقه متطلعين لحياة أفضل، أكثر عدلا وإنسانية، أساسها التعاون بين أممنا المتحدة في مختلف الحقول السياسية والاقتصادية والثقافية لما فيه خير الإنسان في كل مكان.

'دعونا نأمل أن تكون الذكرى الخمسون لتأسيس الأمم المتحدة نقطة تحول مضيئة في تاريخ البشرية.' (المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٦، ص ١٨)

"إن إقامة صلة مفاهيمية بين نزع السلاح والتنمية من خلال حفز تقدم أسرع فيما يتعلق بقضايا التنمية العالمية سوف يثبت جذور الأمن والسلم الدوليين ويحافظ على روح التفاهم المتبادل والتعاون البنّاء والنية السياسية الصادقة من أجل عالم أكثر أمنا وعدلا.

السيدة أتايغا (تركمانستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة الصادقة الى السيد لوفسانجين إردينيشولون على انتخابه رئيسا للجنة الأولى وأن أؤكد له دعمنا وتعاوننا التامين.

إن تعزيز التعاون الدولي، وتوطيد الاستقرار الإقليمي وتوسيع عملية نزع السلاح، فضلا عن مسألة التغلب على الاستقطاب الثنائي في العالم، لا تزال مدرجة في جدول أعمال منظمتنا الدولية العالمية ولجنتها الأولى. وقد اتخذت هذه المشاكل اليوم بعدا جديدا وفرضت تحديا آخر على الإنسانية في سعيها السرمدي الى تحقيق السلم والوئام والرخاء.

والتغلب على آثار الحرب الباردة يرتبط بذات المسألة المعقدة المتمثلة في القضاء على بقاياها، التي تتخذ شكل صراعات إقليمية ومحلية بما يلازمها من مشاكل، مثل عمليات نقل الأسلحة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وإن عدم الاستقرار الذي لا يزال قائما في العديد من مناطق العالم يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون الذي يعود بالمنفعة المتبادلة.

وبلدي، الى جانب الدول الأخرى المستقلة حديثا، يواجه عقبات مماثلة تعيقه عن الاستغلال التام لقدرته الإبداعية، المتأصلة في استقراره المحلي ومهارة شعبه المحب للعمل، وثروته من الموارد الطبيعية ورغبته الصادقة في التعاون مع البلدان المجاورة له في المنطقة ومع جميع الأمم في العالم.

وبلدنا الذي يقع في قلب منطقة ساشعة تتكون من آسيا الوسطى والجنوبية، ومنطقة بحر قزوين وجبال القفقاس، يتأثر بالرياح الملتهبة من الصراعات التي ما زالت مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة. إن تركمانستان بلد صغير محب للسلام وليس منخرطا في أي من الصراعات أو النزاعات الجارية حاليا. وما انفكت علاقات حسن الجوار والسلام والحياد

دعائم أساسية لساستنا الخارجية منذ قيام دولتنا كأمة ذات سيادة.

بيد أن التاريخ حافل بأمثلة حالكة حيث تساق دول صغيرة، كبلدي، الى أتون الصراعات رغم إرادتها. واستفادة من دروس التاريخ، واتباعا للتقاليد والتطلعات الوطنية، وعملا بإرادة شعبنا، اختار بلدي، تحت القيادة الحكيمة للرئيس صبرمراد نيازوف، خيارا تاريخيا ألا وهو: اتباع سياسية الحياد الايجابي الدائم. وهـذا يعنـي أن تركمانستان على أهبـة الاستعداد للاضطلاع بدور نشط في عمليات حفظ السلام التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة.

وهذه الدعامة الجوهرية لسياستنا الخارجية تجسدت في بيان رئيس جمهوريتنا وكرست في الصك القانوني الرئيسي لبلدنا، أي الدستور. ففي ١٦ آذار/مارس ١٩٩٥ اعتمد المجلس الوطني لتركمانستان قرارا صادق فيه على هذا المبدأ بوصفه أساس السياسة الخارجية لتركمانستان.

فالقرار التاريخي باتباع سياسة الحياد الإيجابي حظـي باعتراف ودعم بلدان المنطقة. وخلال اجتماع القمة لمنظمة التعاون الاقتصادي المعقود في إسلام أباد في آذار/مارس ١٩٩٥، حظي قرار تركمانستان التاريخي هذا بتأييـد رؤساء دول وحكومات منطقتنا. وتشعر حكومة بلدي بالامتنان للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالى، على دعمه سياستنا المتمثلة بالحياد الدائم.

ومن خـلال السعي الدؤوب لاحترام مبدأ الحياد الدائم في سياستنا الخارجية، أصبحت تركمانستان عضوا كامل العضوية في حركة بلدان عدم الانحياز، أثناء مؤتمـر القمة المعقود مؤخرا في قرطاجنة بكولومبيا. وقد أكد رئيس وفد تركمانستان في بيانه الأواصر الوثيقة بين مبادئ عدم الانحياز والحياد، آخذا في الاعتبار بصـورة خاصـة الاتجاهات الحديثة في تطوير العلاقات الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن الموقف الذي اتخذته تركمانستان حظي بالاعتراف والتأييد من جانب المشتركين في مؤتمر حركة بلدان عدم الانحياز. وبكل تقدير أحاط المؤتمر علما برغبة تركمانستان في الاضطلاع بدور بناء في التوصل الى تسوية متحضرة للصراع الأفغاني والحوار بين الفصائل الطاجيكية.

وتعتزم تركمانستان السير وفق سياسة الحياد التي تتبعها وتنوي أن تطور بهمة علاقات مفيـدة بصورة متبادلة مع جميع دول العالم، وفي المقام الأول والأخير مع جيرانها. وإننا نقف ضد تفسير الحياد على أنه يمثل موقفا انعزاليا أو سلبيا. ويود بلدي أن يشجع بنشاط احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ التعايش السلمي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وعندما تختار الدول اتباع سياسة الحياد، يكون ذلك حقها السيادي وحقها المقصور عليها بأن تفعـل ذلك. غير أن أهمية الاعتراف بهذا المركز من جانـب المجتمع الدولي واحترامه لا تحتاج الى مزيد من التأكيد. ففي سنة ١٨١٥، أرسى مؤتمر فيينا أسس الحياد الدائم لسويسرا، وأرسى مؤتمر الدول الكبرى الأربع المعقود في ١٩٥٥ أسس الحياد الدائم للنمسا. وتعلق حكومة تركمانستان أهمية كبيرة على الإقرار بسياسة الحياد الدائم التي تتبعها من جانب المجتمع الدولي وذلك من خلال أعلى محفل - أي الأمم المتحدة.

وفي سياق الدورة الحالية للأمم المتحدة، ينوي وفد بلدي أن يتقدم بقرار بشأن الحياد الدائم لتركمانستان لكي تنظر فيه اللجنة الأولى في إطار البند ٨١ من جدول الأعمال المعنون "صون الأمن الدولي". وإن المشاورات التي ما برحت أجريها بشأن هذه المسألة مع السفراء والزملاء تدلل على تفهمهم ودعمهم للخيار التاريخـي الذي اختارته تركمانستان وتوفر أساسا جيدا للتفاؤل. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأناشدكم أن تؤيدوا جهود بلدي من خلال دعمكم لسياسته القائمـة على الحياد الدائم. وإننا مقتنعون تمام الاقتناع بأن دولتنا المستقلة حديثا، باتباع هذه السياسة، سوف تسهم إسهامـا ملموسا في الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في العالم.

وأخيرا، أود أن أتمنى للرئيس وللجنة الأولى كل نجاح في جهودهما.

السيد إمبارك (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أضم صوتي الى من سبقوني في التعبير لكم شخصيا ولبلدكم الصديق عن تهنئة وفد بلادي لاختياركم رئيسا لهذه اللجنة. وأنتهز

هذه الفرصة لأهنئ السادة نائبي الرئيس والمقرر على اختيارهم أعضاء في مكتب اللجنة.

تعقد اللجنة الأولى للجمعية العامة المخصصة لمناقشة قضايا الأمن الدولي ونزع السلاح في أجواء احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشائها وللارتباط الوثيق بين نزع السلاح والأمن الدولي. فقد كان هذان الموضوعان على جدول أعمال هذه اللجنة منذ ميلاد الأمم المتحدة وحتى الآن. واذا كان أهم أهداف الأمم المتحدة نبذ فكرة الحروب واللجوء الى الطرق السلمية لحل الخلافات بين الدول، فإن تحقيق الأمن الدولي لكافة الدول لا يمكن التوصل اليه إلا بجهود جماعية تستند الى قيم إنسانية مشتركة تنبذ الهيمنة والتعصب والأنانية.

من هذا المنطلق تولي الجماهيرية العربية الليبية اهتماما بالغا بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي من خلال مساهمتها في العديد من المداولات المكرسة لهذه المسألة والتزامها بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وهيئاتها والمعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف، وذلك إيمانا منها بما يشكله إنتاج وتكديس مختلف أنواع الأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، من تهديد للأمن والسلم الدوليين ومصدر رعب للبشرية جمعاء.

إن موقفنا من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو جرثومية، واضح وقد أكدنا عليه في عدة مناسبات، آخرها ما جاء في خطاب السيد عمر المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، أمام الدورة الحالية للجمعية العامة يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. فقد أكد على أن استمرار بقاء الأسلحة النووية وزيادة تكديس هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي. وعندما عقد هذا العام مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كان الأمل يحدونا أن تتمخض عن ذلك المؤتمر نتائج مرضية، ولكن ما حدث أن بعض الدول النووية مارست ضغوطا لم يسبق لها مثيل مكنتها من تمديد المعاهدة الى أجل غير مسمى.

وقد أعلنت بلادي معارضتها لذلك التمديد، وما زلنا مقتنعين بأن تمديدا على هذا النحو لن يخدم هدف نزع السلاح. فمعاهدة عدم الانتشار لم تحقق عالميتها، وأوجه القصور العديدة في ذلك الصك لم تعالج على النحو المطلوب. ومن وجهة نظرنا فإن تخليص العالم من الرعب النووي لن يتحقق بمكاسب يتم نيلها بحيل وإجراءات غير معهودة، وإنما من خلال تدابير جادة يتعين على الدول النووية الاضطلاع بها، من بينها التوقف عن إجراء التجارب النووية والإسراع بإبرام معاهدة لفرض حظر شامل لهذه التجارب. كما يتعين على الدول النووية أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة لإبرام صك قانوني ملزم لضمان أمن وسلامة الدول غير النووية، ويتعين عليها أيضا التخلي عن القيود غير المبررة على حصول الدول غير النووية على التقنية النووية للأغراض السلمية.

وفوق كل ذلك لا بد من اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. وبلادي تولي هذا الجانب أهمية قصوى لأن المنطقة التي ننتمي اليها بها حالة اختلال أمني خطير حيث يمتلك الاسرائيليون قدرات نووية رهيبة ولديهم منشآت نووية غير خاضعة للرقابة الدولية الأمر الذي يشكل تهديدا لأمن وسلام شعوب المنطقة. وهذا الوضع لا يمكن السكوت عليه أو القبول بتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى في ظل استمراره.

ترحب بلادي بالجهود المبذولة على المستوى الاقليمي لإقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفي أفريقيا، وفي الشرق الأوسط، وفي جنوب شرقي آسيا. ونعتبر أن إنجاز إتفاقية تجعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية خطوة هامة نأمل أن تلقى الدعم والتأييد من كافة الدول.

ومنذ عام ١٩٧٤ تبذل جهود حثيثة بمبادرة من عديد من الدول في الشرق الأوسط لجعل منطقة الشرق الأوسط، التي عانت من ويلات الحرب والنزاعات أكثر من غيرها بعد إنشاء الأمم المتحدة، منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد أيدت بلادي، لتحقيق هذا الهدف، العديد من القرارات وآخرها قرار الجمعية العامة ٧١/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ولكن هذا المسعى، للأسف يصطدم بمعضلة أمنية خطيرة هي التسلح النووي الإسرائيلي المدعوم من قبل دولة كبرى.

وإذا كانت هناك نوايا حقيقية ومخلصة لجعل هذه المنطقة الحساسة منطقة خالية من الأسلحة النووية، فإن على المجتمع الدولي، والدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية بصفة خاصة، أن ترغم الإسرائيليين على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع مؤسساتهم النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتحديد جدول زمني لتدمير ما لديهم من مخزون نووي.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية فإن بلادي أكدت أمام هذه اللجنة السنة الماضية ما اتخذته من إجراءات عملية وملموسة، بإلغاء الجيش التقليدي وتسريح عشرات الآلاف من أفراد القوات المسلحة، وتوجيههم لمواقع الانتاج للمساهمة في خطة التنمية، ولم تخصص هذه السنة أي مخصصات في الميزانية العامة للأسلحة والمعدات العسكرية.

إن بلادي ترحب بالتقدم المحرز في مؤتمر فيينا الأخير، فيما يتعلق بالبروتوكول الخاص بتحريم استخدام أسلحة لا أخلاقية ولا إنسانية تسبب العمى الدائم. ونأسف لأن المؤتمر لم يحقق تقدما ملموسا في البروتوكول الخاص بالألغام البرية المضادة للأفراد، حيث أن بلادي، كما تعلمون، من أوائل الدول التي أثارت مشكلة الألغام ومخلفات الحروب، حيث كانت بلادنا مسرحا لأكبر المعارك البرية في الحرب العالمية الثانية، وكان من نتائجها زرع مئات الآلاف من الألغام وتركها دون نزع فتيلها سواء من قبل الحلفاء أو من قبل دول المحور، الأمر الذي ترتبت عليه خسائر بشرية ومادية كبيرة، وعرقلة مشاريع التنمية. ويعكس التقرير المنشور بالوثيقة A/49/357 هذه الأضرار.

وقد طالبنا الدول المعنية، ثنائيا ومن خلال الأمم المتحدة، بتقديم الخرائط لهذه الألغام والمساعدة في نزع فتيلها والكشف عنها والتعويض عن الأضرار التي تسببها. إن رؤيتنا لمشكلة الألغام وأضرارها قد صدقت حيث أصبحت هذه المشكلة تناقش منذ الدورتين الماضيتين، الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين، للجمعية العامة بشكل شامل لا يقتصر على المساعدة في تطهير الألغام المزروعة في مناطق واسعة من العالم، بل والمطالبة بعدم تصديرها وإيقاف إنتاجها، وقد شاركنا في مؤتمر جنيف عام ١٩٩٥ لمناقشة هذه المسألة، وأعلنا عن مساهمتنا للصندوق الطوعي الذي تقرر إنشاؤه للمساعدة لهذا الغرض.

منذ الدورة السادسة والثلاثين عام ١٩٨١، تدرس هذه اللجنة بندا تحت عنوان "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط" وقد طالبنا مع عدد من الدول الأخرى في المنطقة بجعل هذه المنطقة منطقة أمن وسلام. وذلك لن يتأتى، من وجهة نظرنا، إلا بانسحاب الأساطيل العسكرية الأجنبية من البحر المتوسط، وغلق القواعد الأجنبية للدول الكبرى في هذه المنطقة. إذ لم يعد هناك ما يبرر وجودها بعد انتهاء المواجهة بين المعسكرين السابقين، خاصة وأن بعض الدول قد استخدمت هذه الأساطيل في الاستفزاز والعدوان المباشر. وهذا ما حدث لبلادي عام ١٩٨٦ حيث تعرضت مدننا لعدوان بري وجوي تسبب في وفاة العشرات من الأشخاص، وفي أضرار مادية كبيرة. وإن بلادي ستؤيد، على غرار السنوات السابقة، أي قرار يعزز ويؤكد هذا المسعى، ويعزز الجهود التي بذلت وشاركت بلادنا فيها.

السيدة داموسيس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في وقت سابق من هذا الأسبوع أعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل اسبانيا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة اليه، ومن بينها جمهورية ليتوانيا. وقد أعلن وزير خارجيتنا أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي ان ليتوانيا تسعى جاهدة الى الاندماج الكامل في الهياكل السياسية والاقتصادية وهياكل الأمن الجماعي في أوروبا. وعضويتنا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي واتحاد أوروبا الغربية لها أولوية عليا. ونحن نتطلع الى مواصلة تعاوننا ومشاركتنا في آليات الأمن الجماعي الأوروبي التي تضمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزيادة تطوير تجربة مائدة البلطيق المستديرة لميثاق الاستقرار الأوروبي، وفي جهود دون إقليمية مثل جهود مجلس دول بحر البلطيق.

ومع انخفاض حدة التوترات بين الشرق والغرب، سنحت فرص حقيقية لإبرام اتفاقات بعيدة المدى لنزع السلاح. ومع ذلك، ما زالت أخطار جسيمة تتهدد السلم والأمن الدوليين. وفي عالم اليوم الذي يشهد تغيرات مثيرة، اكتسبت القضايا الاقليمية ودون الإقليمية مزيدا

من الإلحاحية والأهمية في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

وقد حدثت انطلاقات بالغة الأهمية باتجاه السلام في أمريكا اللاتينية وآسيا وبعض مناطق أفريقيا. وأحرز تقدم في ميدان نزع السلاح في أوروبا بإرساء تدابير شاملة لبناء الثقة والأمن، أعقبتها اتفاقات بشأن إجراء تخفيضات جذرية في الأسلحة الثقيلة والقوات المسلحة. إلا أن أعراض الحرب الباردة لم تختف تماما حتى الآن من مناطق أخرى من العالم حيث ما زالت النفقات العسكرية ومبيعات الأسلحة آخذة في التصاعد بلا كابح.

وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي تحققت - مثل التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وقرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، والأثر الإقليمي والعالمي للمعاهدة المتعلقة بالقوات التقليدية في أوروبا، والتقدم المحرز في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب مازال هنـــاك الكثيـــر مما يتعين القيام به. وهذه التطورات الإيجابية فـــي ميـــدان نزع السلاح وعلى الساحة العالمية حسنت المناخ الدولي، وهيأت فرصا وظروفا جديدة أكثر مؤاتاة للتنمية والتعاون السلميين في كل أرجاء العالم.

ومع ذلك، فمن المؤسف أنه حتى قبل أن تستقر هذه التغيرات العميقة، ظهرت توتـــرات جديدة وصراعات جديدة فيما بين دول فرادى ومناطق دون إقليمية بل وأجزاء كبيرة من بعض المناطق، مما زعزع صميم أسس نظام الأمن الدولي الحالي. فالنزعة القومية العدوانية وانتهاكات حقوق الانسان وغيـــر ذلك من أشكال التعصب أدت الى إراقة مفرطة للدمـــاء في يوغوسلافيا السابقة، وفي أقاليم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، وفي وسط أفريقيا، وإزاء هذه الأوضاع المقلقة وغيرها أضحى البحث عن نهج إقليمية لنزع السلاح مهما أكثر من أي وقت مضى.

إن الصراعات المسلحة، الى جانب الحالات الأخرى التي تحمل في طياتها بذور الصراع، هي تذكرة دائمة لنا بأن تعزيز السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تقتصر بعد الآن على منع نشوب محرقة نووية بين الـــدول الحائزة للأسلحة النووية، أو بالكثير وضع ترتيبات لوقف إطلاق النار ووزع قوات حفظ السلام في مناطق الصراع بين الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. فلا بد من التركيز على تهيئة الظروف التي يمكن فيها معالجة حالة ما يحتمل أن تؤدي الى نشوب الصراع، قبل أن تتطور الى صراع شامل. ولهذا السبب أصبح تحديد الأسلحة ونزع السلاح جزأين جامعين لا يتجزآن من الجهود الدولية لتعزيز السلـــم والأمن الدوليين.

وكانت جهود نزع السلاح السابقة موجهة صوب تحقيق التوازن في ميزان القوى الحساس بين الحلفين المدججين بالسلاح. واليوم، تقتضي الأولولية الجديدة بلوغ أعلى درجة ممكنة من الشفافية والثقة بين الدول، الكفيلتين برعاية النظام الجديد للأمن الدولي. وفي هذا السياق، تعتقد ليتوانيا اعتقادا راسخا بأنه يمكن للدول أن تسهم اسهاما حقيقيا في السلم العالمي عن طريق الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأن مفهوم "القريبين من الحدود" لا يسهم في تعزيز الثقة وإشاعة مناخ من الطمأنينة بين الدول، وخاصة على المستوى الإقليمي.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قالت سلوفينيا أنه:

"بينما أحرز التقدم في جوانب شتى لمنع اندلاع الصراعات وحسمها عند اندلاعها، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين متطلبات الأمن في عالمنا المعاصـــر والترتيبات الدولية الموجودة، والموروثة الى حـــد كبيـــر من عهد آخر ومختلف." (الوثائق الرسمية للجمعيـــة العامة، الدورة الخمسون، اللجنة الأولى، الجلسة الرابعة، ص ٥)

إننا نتفق بصورة كاملة على أنه يتوجب علينا أن نواجه تحدي إقامة أوروبا جديدة. فالحقائق الجديدة تتطلب إقامة هياكل أمنية ناجعة وفعالة، بما في ذلك توسيع نطاق ترتيبات الأمن الغربية لتشمل أوروبا الوسطى والشرقية، كوسيلة لتفادي مصدر من مصادر عدم الاستقرار المحتمل. وكإسهام في توسيع نطاق الاستقرار والأمن باتجاه الشرق والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تواصل ليتوانيا تعزيز علاقات حسن الجوار والاشتراك في برنامج "شراكة من أجل السلام"

بهـــدف أن تصبح عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي.

ومن ثم فإن النهج التقليدي لنزع السلاح، بالعمل صوب تخفيض أخطر أنواع الأسلحة وأكثرها زعزعة للاستقرار وإزالة هذه الأسلحة، بحاجة الى أن يستكمل بالأبعاد الجديدة للدبلوماسية الوقائية التي تشمل منع نشوب الصراع، وحسم الصراع، وجهود حفظ السلام. وهذا النهج المزدوج، المقترن بالتأكيد على الترتيبات الإقليمية القائمة المستندة الى الترتيبات الديمقراطية، يشكل في رأي ليتوانيا أحد الأهداف الرئيسية لإقامة نظام جديد للأمن الدولي.

وتعتقد ليتوانيا أن نجاح جهودنا في مجال نزع السلاح يعتمد بصورة كبيرة على ثلاثة ميادين رئيسية. أولا، يجب إجراء تخفيضات ملموسة في الأسلحة التقليدية وفي عدد الأفراد. فلا تزال كميات هائلة من الموارد البشرية والمالية مكرسة لانتاج الأسلحة التقليدية وحيازتها والاتجار بها. ويزيد من تفاقم الوضع امكانية إغراق السوق بالأسلحة نتيجة لنهاية منافسات الحرب الباردة والضغوط المحلية التي تدعو الى مواصلة انتاج كميات مفرطة من الأسلحة التقليدية. وفي بعض المناطق القريبة من حدود ليتوانيا لا يتفق التركيز العالي المفرط للقوات المسلحة والطابع الغامض لأغراضها مع الحقائق السياسية - العسكرية الجديدة في المنطقة.

والميدان الثاني هو ميدان وضع سياسات تمنع انتشار الأسلحة النووية الى دول جديدة. ومع بدء عملية نزع السلاح النووي الحقيقي، يصبح ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية ضارا وخطيرا. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والترتيبات الثنائية والإقليمية المتوافقة معها لها أهمية قصوى في هذا المجال.

ونشعر أيضا بالقلق إزاء الحوادث العديدة للاتجار غير المشروع بالمواد النووية. وينبغي أن يدفع تواتر هذه الحوادث والأخطار المرتبطة بها المجتمع الدولي الى بذل جهود منسقة تؤدي الى وقف تكرارها. وهذه المشكلة تبدو نابعة من نظام غير كاف للحماية المادية، ونقص في أنظمة الرصد والرقابة، وعدم كفاية اجراءات السيطرة على الحدود بالنسبة لهذه المواد. وينبغي تشجيع المساعدة الدولية، وخاصة في الحالات التي تآكلت فيها الضمانات القديمة أو تلاشت أو حيثما يتم عرض المواد النووية للبيع بصورة مفاجئة.

والمجال الثالث هو استخدام الآليات الدولية للحفاظ على السلام وإنهاء المآسي الانسانية، كالتي تحدث الآن في البوسنة. وتواصل ليتوانيا الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٤، اشتركت ثلاث فصائل من ليتوانيا في عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا في إطار فرقة حفظ السلام الدانمركية. وليتوانيا على استعداد للنظر في الاشتراك في عملية تنفيذ السلام في البوسنة.

إن الانقسام الايديولوجي للعالم لم تهزمه القوة العسكرية وإنما قوة الروح الانسانية. ونحن على اقتناع بأن الارادة السياسية الجماعية للدول، في وجه عقبات كثيرا ما تبدو وكأنها لا تذلل، يمكن أن تساعد على تخفيف التوترات وإيجاد الحلول للصراعات ليتسنى لعالمنا أن يصبح مكانا أكثر سلما وأمنا.

السيد شيلم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه الدورة التاريخية للجنة الأولى، التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وأنا على ثقة بأن هذه اللجنة تحت قيادته الحكيمة والقديرة ستنتهي بنجاح من جدول أعمالها المثقل بالتحديات. وأود أيضا أن أعرب عن التهاني لبقية أعضاء المكتب.

إننا نعيش في فترة غير عادية مليئة بالتناقضات الصارخة. فعلى الجانب المشرق، حررت نهاية الاستقطاب المجتمع الدولي من القيود السياسية والايديولوجية. واليوم يتزايد الاحساس بالمسؤولية العالمية. وعلى الجانب المظلم، برزت قوى الشر المكبوتة منذ أمد طويل، مثل كره الأجانب والنزعة القومية الطائفية، والعنصرية، والتعصب، مولدة توترات وأزمات وصراعات جديدة. وهي تمثل تهديدات جديدة للسلم والأمن الدوليين.

إن الذكرى السنوية الخمسين تتيح فرصة سانحة للعودة الى المبادئ والمثل المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والتذكير بها. ولا بد لنا من أن نعالج تحديات عصرنا برؤيا مؤسسي هذه المنظمة. إن مسؤولية الأمم

المتحدة الأساسية تتمثل بالطبع في صون السلم والأمن والدوليين، ومنع التهديدات للسلم وإزالتها. ولحسن الحظ أنه، مع نهاية الحرب الباردة، تحسنت آفاق تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بوصفهما أداة رئيسية لزيادة الأمن والدبلوماسية الوقائية، تحسنا كبيرا. ولم يحدث من قبل أن توفرت فرصة أكبر للعمل التعاوني العالمي تحقيقا لهذه الغاية. ويجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة فنواجه التحديات التي تنتظرنا بفعالية.

وفي العام الماضي شاهدنا بوادر تقدم واضحة في ميدان نزع السلاح والأمن العالمي. فقرار تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى يمثل إنجازا ذا أهمية تاريخية. وشعرنا بالسرور أيضا عندما شاهدنا تقدما هاما على الطريق صوب تحقيق هدفنا المشترك بالامتثال العالمي لمعاهدة عدم الانتشار. فقرار التمديد الى أجل غير مسمى، الذي يعبر عن حل توفيقي حساس، ينبغي رؤيته في ضوء الالتزام الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار المعقود في وقت سابق من هذا العام. فقد قطعت تلك الدول التزامات بممارسة أقصى درجات ضبط النفس في التجارب النووية ريثما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب حيز النفاذ.

وفي هذا الصدد لا نزال نتوقع ألا تضر التجارب النووية بإبرام المعاهدة المقترحة في الوقت المحدد. وبوضع ذلك في الاعتبار نحيط علما بالاعلان الصادر بهذا الشأن. فنحن نرحب بالتزام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بحظر يكفل أن تكون القوة التفجيرية الفعلية صفرا كاسهام ملموس في المفاوضات. وتؤيد تركيا الهدف المتفق عليه لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٩٦، تكون ذات طابع عالمي ويمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة. وفي هذا السياق نواصل متابعتنا عن كثب للمفاوضات في جنيف.

وينبغي أن تكون النقطة التالية ذات الأولوية في جدول أعمال نزع السلاح التوصل الى حظر لانتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. والى جانب ذلك بدأ الافتقار الى الكفاءة في مراقبة إزالة المواد الانشطارية ونقلها يظهر كمشكلة خطيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وإننا نعتقد بقوة أن الوقت قد حان لاعتماد سياسات مسؤولة وآليات فعالة لمراقبة نقل المواد النووية. وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على الدور الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ملتزمون بمواصلة دعم العملية الجارية لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة من خلال برنامج ٩٣+٢.

كما نعلق أهمية كبيرة على المقررين الآخرين المعتمدين في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، وهما: المقرر بشأن "تعزيز عملية استعراض المعاهدة" و"مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

إن انتشار أي نوع من أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدا جسيما للسلم والأمن الدوليين. وإن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية صكان دوليان هامان يدللان على إرادة المجتمع الدولي بشأن إخلاء العالم من هذين النوعين من الأسلحة. وتكتسي نظام عدم الإنتشار الخاصة بأسلحة الدمار الشامل أهمية حيوية لإقامة عالم أكثر أمانا. بيد أن من اللازم بنفس القدر دعم هذه النظم بإضافة إجراءات تحقق ملزمة قانونيا الى الصكوك الدولية ذات الصلة.

وإذ نضع ذلك في بالنا، فقد أيدنا بعزم وطيد تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية بأحكام تحقق اضافية. وسنواصل متابعة هذه الجهود ونأمل التوصل الى خاتمة لها في المؤتمر الاستعراضي المقبل في ١٩٩٦.

وتعتبر تركيا، بوصفها أحد الموقعين على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أن الانضمام إليها والتقيد بها أمر بالغ الأهمية. وأننا على وشك الانتهاء من عملية التصديق على هذه الاتفاقية.

إن انفجار الصراعات الطائفية دلل بشكل مستفيض على الدور الحيوي الذي تقوم به الجهود المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في تمتين المساعي العالمية لتعزيز الاستقرار والأمن. وقد أقامت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، باعتبارها حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، توازنا وطيدا ومضمونا على المستويات الأدنى للقوات المسلحة التقليدية. وقد اتخذت تركيا كل الخطوات الضرورية لتنفيذ المعاهدة وتتوقع أن تتقيد جميع الدول الأطراف فيها بأحكامها. فمن المؤكد أن أي خرق لهذا النص القانوني الدولي الحاسم سيخلق جوا من

الريبة، ومن الجلي أن هذا لن يخدم مصالح الأمن الأوروبي. بل إنه سيضر بمناخ الثقة الذي يشكل أساس الأمن العالمي. ولذلك، يراودنا أمل مخلص بأن تأخذ الدول الأطراف في المعاهدة في اعتبارها الكامل البعد الأمني العالمي لهذه القضية ومسؤولياتها في هذا الصدد قبل أن تتخذ قرارها النهائي بشأن الامتثال لهذه المعاهدة.

إن الشرق الأوسط يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبلدي في سياق الحاجة الى توسيع نطاق تحديد الأسلحة ومساعي بناء الأمن الأخرى لكي تطوق جميع أقاليم العالم. وفرص إنجاز هذا الهدف النبيل في الشرق الأوسط في الوقت الحالي أكبر مما كانت عليه في أي وقت من الأوقات. وتشارك تركيا بنشاط في المسار المتعدد الأطراف لاجتماعات الفريق العامل بشأن تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المتفرع عن عملية السلم في الشرق الأوسط. إننا على اقتناع بأن الصعوبات التي تواجه في الطريق الى التحقيق النهائي لتدابير بناء الثقة يمكن تجاوزها عندما يتحقق تقدم على المستوى السياسي.

وبالمثل، نأمل بإخلاص أن ينجح التعاون وبناء الثقة في آسيا وأن يساهما في استتباب الأمن الدولي. وأود أن أثني على كازاخستان وتركمانستان لما قامتا به من مبادرات في هذا الصدد. إننا على علم كامل بما تنطوي عليه هذه الجهود من إمكانات، ومن ثم فإننا نقدم لها تأييدنا. وإننا نأمل بأن يتسنى إضفاء الطابع المؤسسي على هذه المبادرات في الوقت المناسب وأن تشكل الأساس لوضع تدابير بناء ثقة ملموسة تناسب احتياجات المنطقة. إننا نتوقع بأن تدمج جميع هذه الجهود في كل كامل بروح يوروآسيوية حقيقية.

والشفافية في مسائل التسلح مكون هام في الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتقليل عدم القدرة على التنبؤ على الصعيد الإقليمي وعلى الصعيد العالمي كذلك. وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أداة رئيسية في هذه الجهود الرامية الى زيادة الثقة الدولية. بيد أنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تتقدم بإبلاغاتها كيما تعمل هذه الأداة بفعالية. وإبتغاء كفالة قيام جميع الدول بتقديم إبلاغاتها الى السجل، ينبغي استحداث طرائق مخصوصة لتشجيع الدول الأعضاء على القيام بذلك. كما نرى أن من المهم أن يوسع نطاق السجل ليشمل المشتريات من الإنتاج الوطني.

إن مؤتمر نزع السلاح في جنيف هو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. بيد أنه عاجز من الناحية الهيكلية، بسبب تصميمه المتلائم مع الحرب الباردة، عن الاستجابة لتحديات الحقائق السياسية لزماننا. والرأي المتشاطر على نطاق واسع أنه ينبغي توسيع مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد تركيا بقوة هذا الرأي. إن المحافظة على الزخم الذي خلقه آخر قرارات مؤتمر نزع السلاح (CD/1356) أمر له أهميته لمكانة المؤتمر، وسيكفل نتائج مثمرة في محادثات جنيف.

إن الذكرى الخمسين للأمم المتحدة توفر فرصة تاريخية لتعلم الدروس من تجارب الماضي وتهيئة أنفسنا للتحديات التي تنتظرنا. ويتعين علينا أن نواصل العمل معا يجمعنا هدف مشترك هو جعل العالم مكانا أفضل وأكثر أمانا.

السيد كولي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد طلبت الكلمة من أجل التجاوب باختصار مع الإعلان المشترك السار الذي أدلت به في وقت مبكر من اليوم فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن عزمها على توقيع البروتوكولات ذات الصلة بكل منها من معاهدة راروتونغا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦، وبذلك تنضم إلى روسيا والصين اللتين وقعتا وصدقتا على البروتوكولين اللذين فتحا لهما.

وترحب الحكومة الاسترالية بهذا الإعلان بحرارة. لقد كانت استراليا تلح على أهمية وفوائد هذه الخطوة لبعض الوقت. وهذا الإعتراف الملموس بالدور الإيجابي الذي تقوم به المناطق الخالية من الأسلحة النووية يبشر بالخير بالنسبة لمواصلة تنمية السلم والأمن الدوليين في أعقاب مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووفقا لما قدم فيه من تشجيع لخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية على سبيل الأولوية.

إن توقيع وتصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكولات معاهدة راروتونغا كان هدفا رئيسيا لمحفل جنوب المحيط الهادئ، وكان من بين ما ظلت الحكومة الاسترالية تعمل من أجله لوقت طويل. ومعاهدة راروتونغا هي التعبير المؤسسي الرئيسي عن

رغبة جميع بلدان جنوب المحيط الهادئ في العيش في إقليم خال من الأسلحة النووية ومن التجارب النووية.

ومن رأينا أن الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة تبعث بتوقيعها على بروتوكولات معاهدة راروتونغا برسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي بأسره بشأن عدم الانتشار، وتساعد على الدفع بمفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب صوب نهاية ناجحة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦.

ولا بد لي من القول أنه في حين ترحب استراليا بالتزام فرنسا بالتوقيع والتصديق على البروتوكول، فهذا لا يقلل من عزيمتنا على وضع حد الآن للتجارب النووية الفرنسية في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويبقى هدفنا متمثلا في الوقف الفوري لهذه التجارب.

السيد ماركرام (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب حكومتي بالبيان المشترك الذي أدلت به حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة اليوم بشأن اعتزامها التوقيع في النصف الأول من عام ١٩٩٦ على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بمعاهدة راروتونغا.

ونرحب أيضا بإشارتها إلى الفقرات ٥ و ٦ و ٧ من مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، وهي الفقرات التي تتعلق بالتسليم بحقيقة أن تعاون جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية واحترامها ومساندتها للبروتوكولات ذات الصلة أمر ضروري لبلوغ الحد الأقصى من فعالية هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية والبروتوكولات ذات الصلة.

ونتطلع إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باصدار بيان مشابه يتعلق بالمنطقة الافريقية الخالية من الأسلحة النووية، ونجدد دعوتنا إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن توقع على البروتوكولات ذات الصلة الملحقة بالمعاهدة الافريقية، حالما يُفتح باب التوقيع عليها.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.